مصنّفات غیاث الدین منصور حسینی دشتکی شیرازی

(۱۲)

مقاصد الإشارات

به اهتمام

عبدالله نورانی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الّذي هدانا إلىٰ مقاصد إشارات مقتدانا ، غياثِ حقّ حقّق بمُحكمات حِكم منطقهِ الإشارات إلىٰ مقاصد الشّفاء والنّجاة ، وبيّن بمُتقنات ما أتىٰ به من الآيات مقاصدَ الإشارات إلىٰ مواقف السّعادات . اللّهمّ صلّ وسلّم عليه وعلىٰ من انتسب إليه.

و بعدُ ، فإنّ الفقير الحقير ، غياث المشهور بمنصور ، يقول : هذه مقاصدُ الإشارات ، ويتلوها لطائفُ الإشارات . أمليتُها وأملستُها مع الاختصار من فوائد الأخيار وفرائد سمحت بها الأنظارُ ، جعلتُها تعليقات على الشّرح المشهور للإشارات ، مُشيراً إلىٰ جميع ما فى الكتاب، مُبيّناً لما فيها وعليها بالإشارات والتّنبيهات . ولمّا لم يكن هذا الامنتهىٰ مقاصدنا ما تعرّضتُ لعرض كلّ ما توحّدتُ باستنباطه أو تفرّدتُ باستخراجه. وإنّما أشرتُ إلىٰ شىء ممّا سنح لى حينَ التّحرير وقليل ممّا ظهر لأوّل نظرى أوانَ التّقرير، من غير إعمال النّظر والتّفكير . وها أنا أشرحُ فى المنطق .

<مقاصد الإشارات في مبادي العلوم النظريّة>

إنّ المقصدَ الأقصىٰ والغايةَ القُصوىٰ، بحسب نظرنا هذا ، إنّما هو استكمالُ النّفس لغاية كمالها بحسب قوّتها فى قوّيتها ، واستكمالُها بكلّ منهما يحتاجُ إلىٰ مُعِدّ

يُعِدُّها ومُمِدّ يُمِدُّها ؛ وبالجملة، تحتاجُ إلىٰ إثبات أشياء شتّىٰ مُهيّأة مُهيّئة لهُما نحوَ مطلبهما حتّىٰ يتأتّىٰ لها المقصدُ الّذى قصده وهمّه . وما التّوفيقُ فى مقصدنا هـذا إلاإعدادُ هذه الأسباب كلّها .

وإلىٰ هذا أشار بقوله : «**أحمَدُ اللهَ عَلىٰ حُسنِ تَوفيقِهِ**».

فإنّ التّوفيقَ تهيئةُ الأسباب ، وهٰذه الأسبابَ مُهيّئةٌ له بوجه حسن، ثمّ بعدَ هذا يحتاجُ إلىٰ هداية الله ـ تعالىٰ ـ أعني : الدّلالةَ المُوصِلةَ إلىٰ البُغية الحقّة الّتى يقصدُها ؛ فإنّ فى كلّ من الطرق شُعَباً شتّىٰ ، ومنها ما لاينتهي إلىٰ مقصد أبداً .

والّذي نحنُ نسألهُ، وهو استكمالُ النّظر، بـه يـتأتّى المـنظورُ ، وهـو طـريقُه. فبقوله : «**وأسألُهُ هِدايَةَ طَرِيقِهِ**» دراية المنطق أو الدّراية بالمنطق . ولهذا جعل أبوابَهُ أنهاجاً، والنّهجُ هو الطريقُ الواضحُ ،كما سيأتى

ثمّ إنّ كمالَ القوّة النّظريّة هو التّحلّى بالعلوم الحـقيقيّة الّـتى تـتأتّىٰ بـإلهامه . فبقوله : «**وَ إلهامَ الحَقّ بِتَحقِيقِهِ**». سأل الحكمةَ الحقّةَ. وهى علىٰ رأيه ما أشار إليه فى الطرف الآخر من الإشارات.

ثمّ لمّاكـان كـثيرٌ مـن مـقدّمات مـطلوبه مأخـوذاً مـن الشّـريعة الإلـٰهيّة سأل الصّلاةَ علىٰ من شرعها وأتىٰ ، سيّما مـن أتـىٰ بأتـمّها ، فشـرعه لنـا ، فـقال : وأن **يُصلّيَ عَلى المُصطفَينَ مِن عِبادِهِ لِرسالَتِهِ، خصوصاً عَلىٰ مُحمّد وَآلِـهِ**. المُـمِدّينَ فى الاستكمال .

ثمّ أشار ، بعدَ الحمد والثّناء ، إلىٰ مـا أتـىٰ بـه فـى كـتابه هـذا ، مـن المـقصد والمُبتغىٰ . وهو الإشارة إلىٰ أُصول الحكمة وجُمَلِها دونَ فروعها وتفاصيلها ؛ فإنّ للحكمة أُصولا وفروعاً ، وللأصول أيضاً أُصولٌ وجملٌ وفروعٌ وتفاصيلُ . والّـتى أشار إليها فى إشارات هذه الرّسالة هى الأُولىٰ دونَ الثّانية.

فقال : **أيّها الحَريصُ عَلىٰ تَحقِيق الحَقّ، إنّى مُهدٍ إليكَ فـى هٰـذهِ الإشـاراتِ والتّنبِيهاتِ أُصولا (۳۷) وَجُمَلاً، وهى مِنَ الحِكمَةِ إن أخَذَتِ الفِطانَةُ بِيَدِكَ سَـهُلَ**

عَليكَ تَفريعُها وَتَفصيلُها.

قيل: الإشارةُ حكمٌ يحتاج إلىٰ دليل وبرهان ، والتّنبيهُ حكمٌ لايحتاجُ إليها ، بل يكفى إمّا مجرّدُ ملاحظة تصوّراته وإمّا النّظر السّابقُ. والأصلُ مقدّمة كليّة تصلحُ أن تكونَ كبرىٰ لصغرىٰ سهلة الحصول ؛ إمّا لأنّه حكمٌ على المخصوص والأصل يتناولُ متعدّداً، وفيه تأمّلٌ ، وإمّا لأنّه من قبيل حمل الكلّيّ علىٰ ما هو جزئي له . وفى كونه مطرّدَ السّهولة بحثٌ . أقولُ : في بحثه بحثٌ .

وقيل: وصفهُ بالسّهولة بناءٌ على الأغلب وربما يمنعُ الإقليلُه .

أقولُ: والأظهرُ عندى أنّ هذا قيدٌ مخصوصٌ . فالأصلُ مقدّمةٌ كلّيّةٌ تصلحُ لأن تكونَ كبرىٰ لصغرىٰ سهلة الحصول ، لاكلّ مقدّمة كلّيّة .

ثمّ **أقولُ** : فى قوله : «**إن أخَذَتِ الفِطانَةُ بِيدك سَهُلَ عليك تفريعُها وتفصيلُها**»، إشارةٌ لطيفةٌ إلىٰ ما سيُصرّحُ به فى آخر المنطق ؛ وإلىٰ ما يذكره فى أوّل القسم **الثّاني**، من أنّه: «**يَستبصرُ به من تيسّر له ولا ينتفعُ بالأصرح منه من تعسّر عليه**». وفيها تلويحٌ مليحٌ إلىٰ منعها من غير أهلها . ولهذا قال بعد ذلك : «**وأنا أُعيدُ وَصيّتي وأكرّرُ التِماسِي**».

والنّاظرون فيه ، حيثُ لم يتفطنوا بذلك استشكلوا الإعادةَ والتّكرارَ . ثم وجّهوه بثلاثةِ أوجُهٍ: الأوّلُ أنّ بعضَ مُعاصريه التمس منهُ هذا الكتابَ ووصّى الشّيخُ بالضّنّة قبل التأليف مِراراً ، والآنَ أعاده. والثّانى أنّ كلّ مؤلّف لابُدّ أن يتصوّرَ ترتيبَ كتابه أوّلاً ؛ فنزل تلك الوصيّة المتأخّرة الحاصلة فى ذهنه منزلةَ الذّكر . الثّالثُ : أنّ قوله : «أعيدُ وصيّتى» بمعنىٰ سأُعيدُ .

أقولُ: لايخفىٰ ما فى كلّها من التّكلّف . وظاهر قوله : «اشتراطهُ لايلائمُ التّوجية الأخيرَ؛ فإنّه يدلّ علىٰ تقدّم آخر الكتاب علىٰ كتابة هذه الدّيباجة ، وحينئذ يظهرُ وجهٌ آخر. ولى أيضاً وجهٌ آخرٌ ، هو أنّ المرادَ بقوله : «أُعيدُ وصيّتى» مرّةً بعدَ أُخرىٰ وأُكرّرُ التماسى كرّرً بعدَ أُخرىٰ .

ثمّ الحقُّ : أنّ المنطقَ علمٌ من العلوم الحكميّة وآلةٌ لسائر أقسامها ، ولذا قـال متقدّماً من المنطق ومنتهياً إلىٰ علم الطبيعة وما قبله . وعلمُ الطبيعة هو علم الطبيعىّ ، وعلم ما قبله هو الإلٰهىّ ، وربّما يُسمّىٰ ما بعدَ الطبيعة ، نظراً إلىٰ ذاته بعده معرفةً ودرايةً وإن كانت معلولاتُه قبل معلوماته ؛ ووجهُ التّرتيب ظاهرٌ .

قال صاحبُ المحاكمات : «منها النّفسُ الإنسانيّة. لها ، بحسبِ تأثّرها عمّا فوقها وتأثيرها فيما تحتها ، قُوّتان. والقوّة الّتى تتأثّرُ عن عالم الغيب تُسمّىٰ قوّةً نظريّةً، والّتى تؤثّرُ تحتها فى البدن تُسمّىٰ قوّةً عمليّةً ، ولكلّ منهُما مراتبُ من بداية الاستكمال إلىٰ نهايته .

أمّا بيانُ مراتب القوّة النّظريّة ، فهو أنّ الإنسانَ فى مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم ، لكنّه يستعدُّ لها ، فهو «المرتبةُ الأُولىٰ» . وإذا استعمل آلاتهِ ، أعنى الحواسّ الظاهرة والباطنة ، تنبّه لعلوم بديهيّة واستعدّ لإدراك العلوم الكسبيّة، وهو «المرتبةُ الثّانيةُ» ، ويُسمّىٰ عقلابالملكة . ثمّ إذا ضمّ العلومَ البديهيّة بعضَها إلىٰ بعض أدرك العلومَ الكسبيّة وحصل له الاقتدار على استحضارها من غير تجشّم كسب جديد ، وهو «المرتبة الثّالثة» ، وتُسمّىٰ عقلاً بالفعل . وحصول المعقولات فيه بالفعل متمثّلةً عنده مُشاهدةً ، وهو «المرتبة الرّابعة» المُسمّاة بالعقل المستفاد .

وأمّا مراتبُ القوّة العاملة فهى اثنتان : التّخليةُ والتّحليةُ معاً ؛ فإنّ تهذيبَ الظاهر بوظائف العبادات علىٰ مقتضىٰ ما بيّنه الشّريعةُ الحقّةُ ، وتزكيةَ الباطن عن الملكات الرّديّة والأخلاق الذّميمة» .

وقال فى شرح المطالع : «النّفسُ فى مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم كلّها مستعدّةٌ لها ، وإلّا لامتنعَ اتّصافُها بها ، وحينئذٍ تُسمّىٰ «عقلاً هيولانيّاً» ، تشبيهاً لها بالهيولىٰ الخالية فى نفسها عن جميع الصّور القابلة إيّاها . ثمّ إذا استعملت آلاتِها ، أعني الحواسّ الظاهرة والباطنة ، حصل لها علومٌ أوّليّةٌ واستعدّت لاكتساب النّظريّات ، وحينئذٍ تُسمّىٰ «عقلاً بالملكة» ؛ لأنّها حصّلت بسبب تلك الأوّليّات ملكةَ الانتقال إلىٰ النّظريّات .

ثمّ إذا رتّبت العلومَ الأوّليّة وأدركت النّظريّات مُشاهدةً إيّاها سُمّيت بـ «العقل المستفاد» ، لاستفادتها من العقل الفعّال . وإذا صارت مخزونةً عندها وحصلت لها ملكةُ الاستحضار متىٰ شاءت من غير تجشّم كسب جديد فهو «العقلُ بالفعل».

وأمّا مراتبُ القوّة العاملة ، فأُولاها تهذيبُ الظاهر باستعمال الشّرائع النّبويّة والنّواميس الإلاهيّة . وثانيتُها تهذيبُ الباطن عن الملكات الرّديّة ونفضُ آثار شواغلها عن عالم الغيب . وثالثتُها ما يحصلُ بعدَ الاتّصال بعالم الغيب ، وهو تحلّي النّفس بالصُّور القُدسيّة . ورابعتُها ما يتحلّىٰ له عقيبَ اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكليّة ، وهو ملاحظةُ جمال الله ـ تعالىٰ ـ وجلاله وقصرُ النّظر علىٰ كماله حتّىٰ يرىٰ كلّ قدرة مضمحلّةً فى جنب قدرته الكاملة وكلّ علم مستغرقاً فى علمه الشّامل ، بل كلّ وجود وكمال إنّما هو فائضٌ من جنابه» .

أقولُ: لايخفىٰ ما بينهُما وفيهما ؛ فإنّ المراتبَ الّتى للعقل العملىّ ليس علىٰ ما يقتضيه النّظرُ الحِكمىّ ؛ بل الأليقُ والأولىٰ والأدقُّ والأحرىٰ أن يُعَدّ استعدادُ التّهذيب أُولىٰ مراتبها .

وتوضيحُ ذلك: أنّ لكلّ من القوّتين النّظريّة والعمليّة استعداداً وكمالاً. والاستعدادُ الصّرفُ فى كلّ واحد منهُما هو الحرصُ بأن تُسمّىٰ مرتبةً أُولىٰ ، ثمّ بعدَ ذلك يعرضُ لكلّ منهُما أن يحصل لها المبادى الّتى بها تُكمِلُ أفعالَها . أمّا النّظريّةُ، فكما المُعِدّاتُ البديهيّةُ الّتى تُكمِلُ أفعالها . وأمّا العمليّةُ مكتسباتٌ تُعِدُّها للكمال اللّائق بها ، وحينئذٍ يكونُ لكلّ منهُما عقلٌ بالملكة ، ثمّ يحصلُ لكلّ منهُما الكمالُ المكتسبُ اللّائقُ به ؛ وحينئذٍ تظهرُ المرتبتان الأُخريان ، ثمّ حصل التحلّى بالصّور القُدسيّة ومُلاحظة جمال الله ـ تعالىٰ ـ وقصرُ النّظر علىٰ كماله من مراتب القوّة العمليّة بالتّفسير الّذى ذكره لايخلو عن حزازة .

ثمّ إنّ ما ذكره فى بيان مراتب القوّة النّظريّة أيضاً ليس علىٰ ما ينبغى.

أمّا أوّلاً ، فلأنّه يُشعِرُ بأنّ مُسمّيات تلك المراتب من العقول الأربعة هى النّفسُ

النّاطقة. وليس كذلك. وإنّما المُسمّياتُ هى أحوالُ النّفس وقواها؛ كما صرّح به الشّيخُ فى الشّفاء، فى الفصل الأوّل، من المقالة الخامسة من كتاب النّفس، حيثُ قال فى بيان تلك المراتب والقوىٰ: «وليسَ ولا واحدٌ منهُما هى النّفسَ، بل النّفسُ هى الشىء الّذى له هذه القوىٰ والمراتب». ومن تتبّع كلامه وجد تصريحاتٍ كثيرةً علىٰ هذا. وأمّا اعتذارُ السّيّد فى حواشيه، ففيه ما لايخفىٰ.

وأمّا ثانياً، فلأنّ كلامَهُ فى العقل المستفاد مضطربٌ. ولذلك قال السّيّدُ فى حواشيه:

«وجهُ الضّبط فى هذه المراتب الأربع: أنّ القوّةَ النّظريّةَ لاستكمال النّاطقة بالإدراكات، إلّا أنّ البديهيّات ليست كمالاً لها معتدّاً بها، لمشاركة الحيوانات العُجم لها فيها، بل جُلُّ كمالها المعتدّ بها الإدراكاتُ المكتسبةُ، ومراتبُ النّفس فى الاستكمال بهذا الكمال منحصرٌ فى نفس الكمال واستعداده؛ لأنّ الخارجَ عنها لاتعلّقَ له بذلك الاستكمال ومراتب قوّته. فالكمالُ هو العقلُ المستفادُ، أعنى مشاهدةَ النّظريّات. والاستعدادُ إمّا قريبٌ وهو العقل بالفعل، وإمّا بعيدٌ وهو العقل الهيولانىّ، أو متوسّط وهو العقل بالملكة.

فإن قيل: مشاهدةُ النّظريّات، مرّةً بعد أُخرىٰ، متقدّمةٌ علىٰ صيرورتها مخزونةً بلا شُبهة، فكيف يكونُ العقلُ بالفعل استعداداً للمُستعدّ مع تأخّره عنه.

قُلنا: هو استعدادٌ لاستحضار الكمال واسترجاعه بعدَ غيبته، وهو متقدّمٌ عليه، لا لِاستحصاله ابتداءً، كالاِستعدادين السّابقين»، انتهىٰ كلامُه. ولا يخفىٰ ما فيه من التّكلّف.

أقولُ: يمكنُ أن يُوَجّه ذلك، بناءً علىٰ مداركهم، بأنّ المُستفادَ هو مشاهدةُ النّظريّات الصّرفة خالصةً خاليةً عن شوب الاختلاط بالغير والنّظريّات قبل الأخيرين غيرَ ملحوظة به؛ فإنّ النّتيجةَ، مثلاً، ملحوظةٌ فى ضمن الكبرىٰ ومعها. فملاحظتُها أوّل مرّة مع الدّليل لم يمكن مُلاحظتها خالصةً، فاعرف هذا.

ثمّ **أقولُ**: الأقربُ الأشبَهُ بكلام الحكماء فى ضبط قوى النّفس ومراتبها بحسب العقل النّظرىّ: أنّ قوّة الاستكمال إمّا أن تكونَ متضمّنةً لقوّة فعليّة ويمكنُ فى تحصيله وحصوله أولا. فعلى الأوّل، القوّة العقليّة إمّا قوّة ذكريّة أو قوّة فكريّة. وعلى الثّانى، القوّة الاستعداديّة الانفعاليّة إمّا محضُ استعداد أو يقترنُ بإعداد.

فالمراتبُ أربعٌ: الأوّل قوّةُ الاستكمال والقدرةُ عليه بالذّكر، وهى أعلى المراتب. الثّانى قوّةُ الاستكمال والقدرةُ عليه بالفكر، وهى دونَ الأُولىٰ. الثّالثُ قوّةُ الاستعداد مع الإعداد. وذلك بحصول البديهيّات؛ فإنّ البديهيّات مُعِدّةٌ لحصول النّظريّات غيرُ معتبرة بالذّات، بل لإعدادها النّظريّاتِ. الرّابعُ قوّةُ الاستكمال بمحض الاستعداد، فالرّابعُ هو الأوّل، والثّالثُ هو الثّانى، والثّانى هو الثّالثُ، والأوّل هو الرّابع ـ فهذا وجهٌ قريبٌ من وجه، غيرُ بعيد من إرادة الحكماء.

ثمّ ممّا ينبغى أن يُتنبَهَ له: أنّ المراتبَ الأربع تُعتَبَرُ بالقياس إلىٰ كلّ نظرىّ، لاعلىٰ ما تُوهّم، لابالقياس إلىٰ النظريّات كملاً علىٰ ما توهّم وإن اعتبر نقيضُ هذا.

وإذا تمهّد هذا وتبيّن مراتبُ النّفس وتقرّرها فنقولُ:

قال العلّامة الشّيرازىّ: «إنّ هذه المعانى يمكن أن تُحمَلَ علىٰ كلّ واحدة من مراتب النّفس الإنسانيّة بحسب قوتيها النّظريّة والعمليّة، هى حدّى النّقصان والكمال.

أمّا النّظريّةُ، فلأنّ جودةَ الترقّى فى العقل الهيولانىّ الّذى من شأنه الاستعدادُ المحضُ باستعداد الحواسّ إلىٰ العقل بالملكة، الّذى إدراكُ المعقولات الأُولىٰ، أعنى البديهيّات، لايكونُ إلّا بحسب توفيقه؛ وجودةَ الانتقال من العقل بالملكة إلىٰ العقل بالفعل الّذى شأنُه إدراكُ المعقولات الثّانية، أى المكتسبة، لاتتأتّىٰ إلّا بهداية الله إلىٰ سواء الطريق دونَ مُضِلّاتها؛ وحصول العقل المستفاد، أعنى حصول العقود اليقينيّة الّتى هى غايةُ السّلوك لايكونُ إلّا بإلهام الحقّ بتحقيقه؛ فإنّ جميعَ ما يتقدّمُها من المقدّمات وغيرها لايُعقلُ فى النّفس إلّا إعدادُها لقبول ذلك

الفيض من مُفيضه.

وأمّا العمليّةُ ، فلأنّ تهذيبَ الظّاهر باستعمال الشّرائع الحقّة والنّواميس الإلٰهيّة إنّما يكونُ بحسب توفيقه وتزكيةَ الباطن من الملكات الرّديّة تكونُ بهداية وتحليتَه بالصّور القدسيّة تكونُ بإلهامه» .

وقال صاحبُ المحاكمات : «هٰهُنا سؤالاتٌ. الأوّلُ : أنّ قوله : «هذه المعانى يمكنُ أن تُحمل علىٰ كلّ واحد من مراتب النّفس الإنسانيّة بحسب قوّتيها» ليسَ بمستقيم ؛ إذ ليس يمكنُ حملُ تلك المعانى علىٰ كلّ واحدة من المراتب ؛ بل حملُ المجموع على المجموع. وكأنّه هو المرادُ ؛ إلّا أنّ اللّفظ يأباه.

الثّانى : أنّ قوله : الّذى فى العقل الهيولانىّ، من شأنه الاستعدادُ المحضُ» مستدركٌ ؛ لأنّ «من شأنه» ربما يُستعملُ فى معنى الاستعداد ؛كما يُقال : الأعمىٰ من شأنه أن يكونَ بصيراً . وربُما يُستعملُ فى معنى الوصف،كما يُقال : «الإنسانُ من شأنه أن يكون ضاحكاً ، أى من صفته . ولا يمكن أخذهُ هٰهُنا بالمعنيين . أمّا المعنى الأوّل، فلأنّ حاصله يرجعُ إلىٰ أنّ العقل الهيولانىّ ليس من صفتِه الاستعدادُ ، بل هو بعينه محضُ الاستعداد ، اللّٰهمّ إلّا أن يُطلَق المراتبُ فى الأحوال ، وحينئذٍ يكون العقلُ الهيولانىّ ما فى صفته الاستعدادُ المحضُ . لكن يصيرُ الكلامُ معناه : أنّ النّفسَ تترقّىٰ من نفس بحال إلىٰ نفس بحال أُخرىٰ . ثمّ انظر هل يستقيمُ هذا؟

الثّالثُ، أى قوله : «العقلُ بالفعل الّذى من شأنه إدراكُ المعقولات الثّانية» ، فإنّه إن أراد به : أنّ من شأنه إدراكَ العلوم الكسبيّة قبل تحصيلها ، فهو ليس عقلاً بالفعل ، بل عقلاً بالملكة . وإن أراد به : أنّ من شأنه إدراكَها وملاحظتَها بعدَ تحصيلها من غير تجشّم كسب جديد ولا انتقال من العقل بالملكة إليه [فهو] بل العقل المستفاد الّذى هو حصول العلوم الكسبيّة بالفعل ثمّ إليه. وعلىٰ تقدير ذلك الانتقال لايحتاجُ إلىٰ هداية الله ؛ إذ الاحتياجُ إلىٰ سلوك الطريق المستقيم المؤدّى إلىٰ المطلوب إنّما هو قبلَ حصوله.

والأولىٰ أن يُقال : إنّ الانتقال من العقل بالملكة إلىٰ العقل المُستفاد الّذى هو حصول المعقولات الثّانية إنّما يتمُّ بهداية الله، والانتقال منه إلىٰ العقل بالفعل الّذى هو ملكة الاستحضار متىٰ شاء من غير افتقار إلىٰ اكتساب إنّما يتمُّ بإلهامه ـ تعالىٰ ـ مرّةً بعدَ أُخرىٰ» ، انتهىٰ كلامُه .

أقولُ : إنّ هذه الإشكالات كلّها اشتباهاتٌ، وجوابُها ظاهرٌ .

أمّا الأوّلُ ، فلأنّه يمكنُ أن يُقال ،كما قيل : إنّ المرادَ أنّه يُمكنُ حملُ هذه المعانى علىٰ كلّ واحد من مراتب هذه القوّة . فمعنى الصّور راجع إلىٰ مراتب إحدى القوّتين ومراتب الأُخرىٰ وأنّها اثنان فى كلّ مرتبة. وأمّا الحمل على المجموع : فإن أُريدَ مجموعُ مراتب القوّتين معاً فهو أمرٌ فاسدٌ ؛ لأنّ الحملَ علىٰ مراتبَ ،كلّ واحد منها علىٰ سبيل البدل وما ذكره حملٌ بالإجماع.

فإن قيل : لامُنافاةَ بينَ الجملتين فليُجمَع بينَهُما.

أُجيبَ : بأنّ المذكورَ هو الحملُ على البدل . وأيضاً الحكمُ ما يُحملُ على الاجتماع مؤدّى بأنّ لكلّ مرتبة معنىً بإزائها وليس كذلك .

وإن أُريد مراتبُ إحداهُما فهو راجعٌ إلىٰ ما ذكرناه ، وليس ممّا يأباه اللّفظُ .

وأمّا الثّانى ، فلأنّ معنىٰ قوله ، بيانُه أنّه من وصفه هذا المفهوم . وحاصله : أنّه يصدقُ عليه هذا . فلم يبق للسّؤال مجالٌ، ولدفعه وجهٌ آخرُ لايخفىٰ .

وأمّا الثّالثُ ، فجوابُه ظاهرٌ جدّاً .

أمّا أوّلاً ، فلأنّه إذاكان الانتقالُ من العقل بالملكة إلىٰ العقل المستفاد إلىٰ العقل بالفعل غايةُ الأمر أن يكونَ ذلك الانتقالُ مشتملاً على انتقالين . وليس في عبارته ما يدلُ علىٰ أنّ الانتقال بغير وسط .

ثمّ إذاكان الانتقالُ من العقل بالملكة إلىٰ العقل المستفاد الّذى هو طرفٌ من الانتقال الّذى أشار إليه فى الشرح محتاجاً إلىٰ الهداية ،كما سنُبيّنهُ ؛كان الانتقال الّذي أورد الشّيخُ أيضاً مُحتاجاً إليه، ضرورةَ توقّفه عليه .

وأمّا ثانياً ، فلأنّ قوله : «وعلىٰ تقدير ذلك الانتقال لايحتاجُ إلىٰ هداية الله تعالىٰ»، ممنوعٌ.

وأمّا ثالثاً ، فلأنّ العقل بالفعل ربما يُعتبرُ بوجه لايتوجّهُ عليه هذا.

ثمّ **قال**: «واعلم أنّ فى التعقّل تحريفاً ؛ فإنّ الإمام قال :

«يمكنُ أن يُحمَلَ هذه الخطبة على المراتب الواقعة بين كلّ واحد من القوّتين . أمّا مراتبُ القوّة النّظريّة ، فلأنّ النّفسَ فى مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم ، ثمّ تحصل له العلومُ الضّروريّةُ بسبب استعمال الحواسّ ؛ ثمّ العلومُ النّظريّة بحسب ترتيب العلوم الضّروريّة» .

فحصولُ العلوم الضّروريّة بسبب استعمال الحواسّ هو المرتبة الأُولىٰ . وترتيبها بحيثُ تتأدىٰ إلىٰ العلوم النّظريّة هو المرتبة الثّانية . والوصول إليهما هو المرتبة الثّالثة.

ولمّا كان التّوفيقُ هو الأمرَ المُقرّبَ إلىٰ السّعادة الأبديّة ، والحواسُّ طرقٌ مُوصِلةٌ إلىٰ المعلوم الّذى بينَ أبواب السّعادة الأبديّة ؛ لاجرمَ كان إعطاءُ الحسّ توفيقاً من الله ـ تعالىٰ ـ فيجبُ أن يُحمَدَ عليه ،

وإليه الإشارةُ بقوله : «**أحمدُ اللهَ علىٰ حُسن تَوفيقه**» .

قوله: «**وَ أسألهُ الهِدايَةَ إلىٰ طريقهِ**»، إشارةٌ إلىٰ المرتبة الثّانية ؛ فإنّ كلّ ترتيب لايكونُ مؤدّياً إلىٰ المطلوب ، والتّمييز بينَ الصّواب والخطأ لايكونُ إلّا بهداية الله ـ تعالىٰ ـ إلىٰ الطريق القويم .

قولهُ: «**وَإلهامَ الحقّ**» إشارةٌ إلىٰ المرتبة الثّالثة ؛ فإنّ الصّور العقليّة لاتحصلُ إلّا من واهب الصّور» . هذا ما ذكره الإمامُ .

وظاهرٌ أنّ المراتبَ الّتى اعتبرها كمالاتٌ: أوّلُها حصولُ مادّة الفكر، وثانيها حصولُ صورته، وثالثُها حصولُ المطلوب. والمراتبُ الّتى اعتبرها الشّارحُ لاكمالَ فيها إلىٰ العقل المستفاد . وأيضاً لادلالةَ فى كلام الإمام على العقل بالفعل أصلاً

ولاعيارَ علىٰ عبارته . فكم بينَ التقريرين .

أقولُ: وفيه بحثٌ ؛ فإنّ عبارةَ الإمام لايأبىٰ عن حمله علىٰ ما قرّره الشارحُ العلّامة. ثمّ في تجويز هذا المستدرك مناقشاتٌ لانُطوّل بذكره.

ثمّ إنّ الشارح العلّامة حمل هذه الفقراتِ علىٰ أمر آخر ، فقال :

«الطالبُ السّالك يرىٰ في بدو سلوكه أنّ مطالبه إنّما تحصلُ بسعيه وكدّه ، وبتوفيق الله إيّاه في ذلك ، وهو جعلُ الأسبابِ متوافقةً في التّسبُّب . ثمّ إنّه إذا أمعنَ في السّلوك علم أنّه لايقدرُ عليه إلّا بهداية الله ـ تعالىٰ ـ إلىٰ الطريق السّويّ . وإذا قارب المنتهىٰ ظهر له أنّه ليس ممّا يُحاولُ من الكمالات إلّا قابلاً لما يفيضُ عليه من الفاعل الأوّل، جلّ ذكره.

فظهر أنّه يرىٰ في كلّ حالة من الأحوال الثّلاثة : أنّ لله ـ تعالىٰ ـ في ذلك تأثيراً ولنفسه تأثيراً ؛ إلّا أنّ ما ينسبُهُ إلىٰ نفسه من التّأثير في الحالة الأولىٰ أكثرُ ممّا ينسبُه إلىٰ الله ، تعالىٰ؛ وفي الحالة الثّانية قريبٌ منه. وفي الحالة الثّالثة أقلُّ منه . وإنّما يختلفُ آراؤه بحسب استكماله قليلاً قليلاً .

فالشّيخُ عبّر بالتّوفيق والهداية والإلهام عن غاية ما يتمنّاه الطالبُ من الله ـ تعالىٰ ـ في الأحوال الثّلاثة ، ممّا يراه سبباً لإنجاحِ مرامِه . ثمّ نبّه المتعلّمَ بما افتتح به كتابه علىٰ أنّه ينبغي له إذا دخل في زُمرة الطالبين أن يحمدَ الله ـ تعالىٰ ـ على ما يسّر له من التّوفيق للخوض في الطلب والسّلوك ؛ ويَسألَهُ ما يرجوه من الهداية والإلهام ؛ ليتمّ له بهما الوصول إلىٰ المنتهىٰ فائزاً بمطالبه»[١].

أقول: الأقربُ أنّ هذه الفقراتِ إشارةٌ إلىٰ مَعانٍ أُخَرَ أقربَ ممّا ذكروه ، علىٰ ما أُشير إليه أوّلاً . هذا .

وممّا يُناسبُ المقام بيانُ وجه الصّلاة على النبيّ ﷺ في صدور الكتب .

---

١. الطوسيّ، شرح الإشارات، ج ١، ص ٤ـ٥.

ولایخفیٰ أنّ له وجهاً مشهوراً ، إلّا أنّ صاحبَ المحاکمات زاد ، فقال فی شرحه للمطالع فی القضایا المذکورة فی العلوم الحقیقیّة : «إنّ استفادة العامل من المبدأ یتوقفُ علیٰ مناسبة بینهُما. وکثیراً مّا یستعملُها الحکماءُ فی کتبهم . وأورد علیٰ ذلک أمثلةً فی کلّ منها مناقشاتٌ» .

ثمّ قال: «ولمّا کانت النّفوسُ الإنسانیّة منغمسةً فی العلائق البدنیّة مکدّرةً بالکدورات الطبیعیّة . وذاتُ المُفیض ـ عزّ اسمُه ـ فی غایة التّنزّه عنها ؛ لاجرمَ وجب الاستعانةُ فی استفاضة تلک الکمالات من تلک الحضرة بمتوسّط یکونُ ذا جهتی التّجرّد والتّعلّق علیٰ حتّیٰ یقبل الفیضَ من المبدأ الفیّاض بتلک الجهة الرّوحانیّة وهی منه بهذه الجهة . فلذلک وقع التّوسّلُ فی استحصال الکمالات العملیّة والعلمیّة إلیٰ المؤیّد بالرّیاستین ، مالک أزمّة الأُمور فی الجهتین بأفضل الوسائل ، أعنی الصّلاة علیه والثّناء بما هو أهلُه ومستحقُّه».

أقولُ: فیه ما فیه ؛ فإنّ العامل ـ علیٰ ما قرّره ـ هو النّفسُ، والفاعل هو المبدأ الفیّاض والمناسبة بینهُما . وإن کان النّفسُ فی غایة التّعلّق أشدّ وأکثر من المبدأ والمادّة ، لکنّه یفیضُ من المبدأ علی المادّة والمادّیات کثیرٌ من الکمالات ، من الصّور والأعراض .

والحقّ أنّ هذا الوجه ـ علیٰ ما قرّره وحرّره ـ خطابیّ مبنیّ علیٰ مقدّمات خطابیّة، ومع ذلک یشتملُ علیٰ مغالطة فی خطابه ؛ فإنّ المناسبةَ المعقودةَ فی مبحثه إنّما هو المناسبة بینَ العامل والفیض ، لاالمُفیض . وبیانُ ذلک أنّه ینبغی أن یکونَ بینَ العامل والفاعل مناسبةٌ ، وکذا بینَ العامل والفیض ، والمناسبةُ بینَ المبدأ وجمیع القوابل متحققةٌ ، إلّا أنّه لایکونُ لبعض القوابل مناسبةٌ مع الفیض ،کما فی النّفوس الکثیرة التّعلّق .

وإذا علمتَ ذلک ، فاعلم أنّه یمکنُ توجیهُ قول صاحب القیل وتصحیحه وحملهُ علی التّحقیق بوجه ، لکن النّظر فیه بالاتّصال من ساقته.

أقولُ: الأوجَهُ فى وجه الصّلاة ما قرّرتهُ فى بعض الإشراقيّات . حاصله : أنّ الكُمّلَ، بواسطة شدّة استحكام علائقهم ، مستعدّون للأنوار الإلٰهيّة ، وينعكسُ من مرايا نفوسهم إلىٰ النّفوس الّتى استحكم علائقها معهم كالمرايا المتقابلة ، كمرآة يُحاذىٰ بها وجهُ الشّمس . وحاصلُه : أنّ نفسَ النّبيّ كمرآة يستنيرُ من نيّر ويُنوّرُ مقابله ، بل بمنزلة القمر فى اللّيلة القمراء ؛ فإنّه يُنوّرُ العالمَ بنور الشّمس. وبذلك يظهرُ فائدةُ الصّلاة على النّبيّ ؛ فإنّه يُوجِبُ إحكام العلاقة واستنار إلىٰ الأنوار عليه بمنزلة توسّط المرآة فى استفادة نور الشّمس. ولا يخفىٰ على البصير أنّه إذا قوبل بمرآة واحدة مرايا متقابلةٌ مُقابلةٌ لوجه الشّمس يُضاعفُ فيها أنوارٌ كثيرةٌ .

فالشّيخُ، لسهولة التّخلّص والنّجاة عن ظلمات التّعلّقات الدّنيّة البدنيّة وشدّة التّنور بالأنوار الإلٰهيّة، صلّىٰ على الأنبياء عموماً وعلىٰ السّيّد الشّفيع بإرسال الأنوار وإعلام حقائق المعارف وأسرار الهداية إلىٰ طريق السّعادة الأبديّة ونيل السّعادة السّرمديّة ، خصوصاً .

ثمّ لإيراد الصّلاة فى فواتح الكتب العمليّة وجهٌ آخَرُ، هو أنّه من السُّنَن السّنيّة والسُّنَن المرضيّة إيرادُ دعاء للمعلّم فى صدر كلّ تعليم وتعلّم، وصاحب الشّريعة الإلٰهيّة [أشرفُ المعلّمين].

ثمّ إنّ صاحبَ المحاكمات أطنب فى شرح ما ورد فى صدر هذه الرّسالة فاشتغل بإيراد تفصيل تعريف الطبيعة أو الأفعال، شارحاً لما فى الشّرح ، من أنّ الطبيعة هى المبدأ الأوّل لحركةِ ما هى فيه وسكونهِ بالذّات لابالعرض :

«المرادُ بالمبدأ العلّةُ الفاعليّةُ ، وهى ليست بانفرادها علّةً للحركة والسّكون معاً ، بل مع انضياف شرطين هُما علّةُ الحالة المُلائمة ووجودها . والتقييدُ بالأوّل احترازٌ عن النّفوس الأرضيّة ؛ فإنّها مبادٍ لحركات ما هى فيه ، كالإنماء ، مثلاً ، إلّا أنّها ليست مبادئَ أوّليّةً، بل باستخدام الطبائع والكيفيّات».

«قوله : «ما هي فيه» احترازٌ عن المبادى القسريّة . قولهُ : «بالذّات» يُحتَمَلُ:

أن يكونَ بالقياس إلىٰ المبدأ، ويكونُ معناه : أنّ الطبيعة تُحرّكُ لاعن تسخير قاسر إيّاها ، بل بذاتها . فالمبدأ للحركة إنّما يُسمّىٰ طبيعةً لامن جهة أنّه مبدأ للحركة مطلقاً ، بل من جهة أنّه مبدأ بالذّات للحركة لاعلىٰ سبيل تسخير قاسر . ويُحتَمَلُ : أن يكونَ بالقياس إلىٰ المتحرّك، ويكونَ معناه أنه يُحرّكُ الجسمَ المتحرّك بالذّات، لابالغير» .

«فإن قلت : قولهُ : «لحركة ما هى فيه» معناه : لحركة ما الطبيعةُ فيه، وحينئذٍ يلزمُ تعريفُ الشىء بنفسه .

فنقولُ : يمكنُ أن يرجعَ الضّميرُ إلىٰ المبدأ باعتبار أنّه العلّة الفاعليّة ، فلااختلالَ فى التّعريف . وتمام الكلام فيه سيجىء فى النمط الثانى» [1] .

أقولُ: فيه بحثٌ ، ستطلّعُ عليه فى الطبيعيّات .

ثمّ إنّ صاحب المحاكمات ـ بعد فراغه عن التعرّض لما أراد ، أراد إيراد [شىء] من الفوائد وأبحاث . ولنا فى كلّ من أبحاثه أبحاثٌ . فلننقُل، أوّلاً ، ما أورده ، ثمّ نشتغلُ بإيراد ما يردُ عليه . فقال ـ بعد ما قال ـ : «واعلم أنّه لمّا جرىٰ فى الدّيباجة ذكرُ الحكمة وأقسامها فقد بقى فى ذمّة الشّرح مباحثاتٌ لابدّ من التّنبيه عليها.

[قال:] البحثُ الأوّل فى تعريف الحكمة وكيفيّة انقسامها

فنقولُ: الحكمةُ خروجُ النّفس الإنسانىّ إلىٰ كمالها الممكن فى جانبى العلم والعمل معاً . أمّا فى جانب العلم فبأن يكونَ مُتصوّراً للموجودات كما هو ومُصدقاً بالقضايا كما هى ؛ وأمّا فى جانب العمل بأن يحصلَ له الملكةُ التّامّةُ على الأفعال المتوسّطة بينَ طرفى الإفراط والتّفريط.

والشّيخُ قد أخرج العلم وعرّفها بأنّها كمال النّفس الإنسانيّة بالتّصوّرات الكاملة والتّصديقات المطابقة فى النّظريّات والعمليّات . ولمّا كانت الموجوداتُ تنقسمُ : إلىٰ ما يكونُ وجودُها متعلقاً بقدرتنا واختيارنا ، كالسّياسات والتّدبيرات فى الأمور

---

۱. شرح الإشارات، ج ۱، ص ۶.

والمصالح والعبادات والرّياضات وغيرها ؛ وما لايكون كذلك ، كالسّماء والأرض وغير ذلك ؛ لاجَرَمَ انقسمت الحكمةُ إلىٰ قسمين ؛ ضرورةَ انقسام العلم حسبَ انقسام المعلوم :

أحدهُما العلمُ بما يكونُ لقدرتنا واختيارنا تأثيرٌ فى وجوده ، ويُسمّىٰ حكمةً عمليّةً ؛ لأنّها علمٌ بما ينبغى أن يُعلمَ فيُعمَلَ ؛ وغايتُها تحصيلُ الخير .

وثانيهما العلمُ بما لايكونُ لقدرتنا تأثيرٌ فى وجوده ، ويُسمّىٰ حكمةً نظريّةً ؛ وغايتُها إدراكُ الحقّ فى سائر الأشياء حتّىٰ تصيرَ النّفسُ الإنسانيّة كأنّها مِرآة مُحاذيةٌ للموجودات ، تنطبعُ فيها صورُ حقائقها.

أمّا الحكمةُ العمليّةُ فثلاثةُ أقسام ؛ لأنّها إمّا أن لاتكونَ بمُشاركة من الغير ، وهى الحكمةُ الخُلقيّة ، أو تكونَ بمُشاركة من الغير ، إمّا فى المنزل ، وهى الحكمةُ المنزليّةُ، وإمّا فى المدينة ، وهى الحكمةُ المدنيّةُ والسّياسةُ.

وأمّا الحكمةُ النّظريّةُ فأربعةُ أقسام ؛ لأنّها إمّا أن تكونَ مطلوبةً لتحصيل سائر العلوم ، وهو المنطقُ ؛ أو مطلوبةً لذاتها ، ولا يخلو إمّا أن يكونَ علماً بأُمور تحتاجُ إلىٰ المادّة أو علماً بما لايحتاجُ إليها . والثّانى هو العلمُ الأعلىٰ والفلسفة الأُولىٰ . والفلسفةُ فى اللّغة اليونانيّة هى التّشبّهُ بحضرة واجب الوجود فى العلم والعمل بحسب الطاقة البشريّة لتحصيل السّعادة الأبديّة.

و الأوّل، إمّا أن يكونَ احتياجُهُ إلىٰ المادّة فى التّصوّر أولا ، بل يمكنُ إدراكهُ مع قطع النّظر عن المادّة وإنّما يحتاجُ إليها فى الوجود . والأوّل العلمُ الطبيعيُّ ؛ فإنّهُم يبحثون عن أحوال الأجسام الطبيعيّة . ولا شكّ أنّ تصوّرَها يحتاجُ إلىٰ تصوّر المادّة . والثّانى هو العلمُ الرّياضىّ ؛ لأنّهُم يبحثون عن أحوال الخطوط والسّطوح والدّوائر وغيرهما ممّا لايُحتاج فى تصوّرها إلىٰ تصوّر المادّة.

لايُقالُ : إن أُريد بعدم الاحتياج إلىٰ المادّة عدمُ الاحتياج فى الجملة يدخلُ العلومُ المتعلّقة بالعدد في العلم الإلٰهىّ ، إذ العددُ لايحتاجُ إلىٰ المادّة فى بعض الصّور ، لكنّها

من العلوم الرّياضيّة ؛ وإن أُريد عدمُ الاحتياج أصلاً خرج عن الإلٰهىّ بابُ الأُمور العامّة ، لأنّها قد تحتاجُ إلىٰ المادّة .

لأنّا نقولُ : العددُ يُعتبرُ تارةً من حيثُ هو ، وبهذا الاعتبار يكونُ من جملة الأُمور المجرّدة عن المادّة ، ويُبحثُ عنه فى باب الوحدة والكثرة من الأُمور العامّة ؛ يُعتبرُ أُخرىٰ من حيثُ تعلّقه بالمادّة، ويُبحثُ عنه بهذا الاعتبار فى الرّياضيّات ؛ فإنّهم يبحثون عن الجمع والتّفريق والضّرب والقسمة والتّجذير والتّعكيب وغيرها ممّا يلحقُ العددَ ، وهو فى أوهام النّاس أو فى موجودات متجزّئة ومتفرّقة ومتجمّعة .

هذا علىٰ رأى من جعل المنطقَ من أقسام الحكمة . وأمّا من لايراه كذلك ؛ بل عرّف الحكمةَ بأنّها معرفةُ أحوال أعيان الموجودات علىٰ ما هى عليه فى نفس الأمر بقدر الطاقة البشريّة ؛ فالحكمةُ النّظريّةُ عنده منحصرةٌ فى ثلاثةِ أقسام ، لحذف المنطق من التّقسيم هذا»

<إيرادات سميع تقسيم الحكمة>

ولى فى هذا المقام كلامٌ مشتملٌ علىٰ إيرادات وتحقيقات حرّرتُها وقرّرتُها بما لامزيد عليه فى مواضع لائقة بها، إلّا أنّي الآن أذكرُ إيراداتٍ واستشكالاتٍ وسُؤالاتٍ تخطرُ ببالى [من] أو ان التّحصيل، فأقولُ : علىٰ ما أورده ، فى تعريف الحكمة وتقسيمها إلىٰ أقسام ، إيراداتٌ .

الأوّل: أنّ تعريفَ الحكمة بما ذكره يُنتقضُ بكثير من العلوم العربيّة والشّرعيّة.

الثّانى: أنّ تعريفَ الحكمة العمليّة يُنتقضُ بالنّظريّات ، كالعمليّات من الهندسة والطبّ العملىّ وجرّ الأثقال والحِيَل ، وبما يُبحثُ فيه عن الأعمال من حيثُ إنّها موجودة أو معدومة ومن حيثُ إنّها جواهر أو أعراض.

الثّالثُ أنّ كلامه هذا مُشعِرٌ بأن يكونَ موضوعُ العمليّة هو الأعمال ، لكنّه هو

النّفسُ،كما صرّح به القومُ عن آخرهم.

الرّابعُ لايخلو إمّا أن يُريدَ بالمادّة في قوله : «وإنّما تحتاجُ إلىٰ المادّة فى الوجود» المادّةَ المخصوصةَ أو مادّةً مّا . فعلى الثّانى يلزمُ أن يكونَ البحثُ عن الجسم وكثير من أشكال غير إلٰهيّة . وعلى الأوّل يلزمُ أن لايكونَ البحثُ عن الحركة وكثير من نظائرها ،كالأضواء والألوان والمقادير والأشكال طبيعيّاً ، بل ولا رياضيّاً أيضاً .

الخامِسُ: لايخلو إمّا أن يريدَ بالمادّة فى قوله : «إمّا أن يكونَ احتياجُه إلىٰ المادّة فى التّصوّر» المادّةَ المخصوصةَ أو فى مادّة مّا.

فعلى الأوّل يلزمُ تداخُلُ الأقسام :

أمّا أوّلاً ؛ فلأنّ علمَ الهيأة متعلقٌ بأُمور يحتاجُ تصوّرُها إلىٰ مادّة مخصوصة ، أعنى الأجرام البسيطة العلويّة والسّفليّة ؛ فإنّها علىٰ ما اعتُبر فى الهيأة يجبُ أن تكونَ فى مادّة مخصوصة غير قابلة للخرق والالتيام . وبالجملة ، تلك الأجرام إن احتاجت إلىٰ مادّة مخصوصة لم تكن من الرّياضىّ وإن لم تحتج إليها لم تكن من الطبيعىّ ، لكنّها مشتركةٌ بينَ العلمين يُبحثُ فيهما عنها . وكذلك علمُ الموسيقىّ الباحثُ عن النّغمات والأزمنة المتخلّلة بينها وعلمُ المناظر أيضاً يَبحثان عن الأُمور الّتى تحتاجُ إلىٰ أُمور مخصوصة ، فلم يكن رياضيّاً ، لكنّها منه.

وأمّا ثانياً ، فلأنّ الألوان والأضواء وبعض الكيفيّات الملموسة ، مثل الحرارة والبرودة ونظائرها المتعلّق بها بعضُ أقسام الطبيعىّ، أُمورٌ لايحتاجُ تصوُّرها إلىٰ مادّة مخصوصة،كالتّثليث والتّربيع والتّدوير والمخروطيّة.

وعلى الثّانى ، يلزمُ أن لاتكونَ المسائلُ الّتى [هى] من الهندسة المتعلّقة بالتّداوير والكرات والمربّعات والمخروطات، بل جميع مسائل الهندسة والحساب من الرياضىّ ؛ فإنّها محتاجة فى التّصوّر إلىٰ مادّة.

السّادسُ : إن أُريد بالمادّة الهيولى الأُولىٰ، كما هو المتبادرُ، لزم أن لايكونَ

البحثُ عن الألوان والأضواء وكثير من الكيفيّات والأعراض طبيعيّاً، بل يلزمُ خروجُ أكثر مسائل الطبيعيّ عنه؛ وإن أُريد ما يعمُّ الهيولات الأربع أو ما يختصُّ بباقى الهيولات، لزم دخولُ البحث عن كثير من الأشكال فى الطبيعيّ؛ وإن أُريد المحلّ مطلقاً ففسادُه ظاهرٌ جدّاً.

السّابعُ: إن أُريد بالاحتياج الاحتياجُ البيّنُ لزم أن يكونَ الطبيعيّ من الرياضيّات؛ لأنّ موضوعه الجسمُ، وهو غيرُ محتاج احتياجاً بيّناً إلىٰ مادّة، لاعامّة ولاخاصّة. وإن أُريد الاحتياجُ مطلقاً، كيف كان، لكان البحثُ عن المقدار وكثير من أشكاله طبيعيّاً.

فهذه شيء من الإيرادات الّتى تفرّدتُ بتحريرها. وبعضُ القاصرين من المعاصرين حيثُ تصدّىٰ لجوابها ما أتىٰ إلّا بما يجبُ الإعراضُ عنها دونَ التعرّض لها والاعتراض عليها. فلهذا أعرضنا عنها. والحقُّ فى جوابها ليس إلّا ما حقّقته فى الرّسائل الّتى أشرتُ إليها.

ولابأسَ أن نُشيرَ هٰهُنا إلىٰ إجمال بوجوه أُخَر من الجواب، قريبة من الصّواب غير بعيدة عن مدارك الأصحاب، يمكنُ استنباطُها من كتب الشّيخ الرّئيس أيضاً بدقّة نظر ومزيد تأمّل وتدبّر،

فأقولُ: يمكنُ حَلّ جُلّ الإشكالات، بل كلّها، باعتبار حيثيّات وتخصيص المادّة بوجه وتعميمها بوجه وتخصيصها الاحتياج بالتبين وبيانُ كلّ ذلك مع الصّواب من الجواب مشروحٌ فى رسائل ألّفتُها، فمن أراد ذلك فليطلب منها.

وأقول أيضاً: يمكنُ أن يُجابَ عن بعض هذه الإيرادات بوجه آخر، هو أنّ المرادَ بالأُمور الّتى يُبحثُ عنها المحمولات والأحوال، فكأنّه مثلُ الفلسفة إن كان محمولاً بها والأحوال المثبت فيها للموضوعات مجرّدة ذهناً وخارجاً فهو إلٰهيّ إلىٰ ما فى الأجسام، وحينئذٍ يتمّ الكلامُ. وإن بقى إشكالاتٌ أُخر فى هذا المقام، فهذا شيء من الأبحاث المتعلّقة بتقسيم الحكمة النّظريّة. ومن أراد الزّيادة عليها فعليه

عَليكَ تَفريعَها وَتَفصيلَها.

قيل: الإشارةُ حكمٌ يحتاج إلىٰ دليل وبرهان ، والتّنبيهُ حكمٌ لايحتاجُ إليها ، بل يكفى إمّا مجرّدُ ملاحظة تصوّراته وإمّا النّظر السّابقُ. والأصلُ مقدّمة كليّة تصلحُ أن تكونَ كبرىٰ لصغرىٰ سهلة الحصول ؛ إمّا لأنّه حكمٌ على المخصوص والأصل يتناولُ متعدّداً، وفيه تأمّلٌ ، وإمّا لأنّه من قبيل حمل الكلّيّ علىٰ ما هو جزئيّ له . وفى كونه مطرّدَ السّهولة بحثٌ . أقولُ : في بحثه بحثٌ .

وقيل: وصفهُ بالسّهولة بناءٌ على الأغلب وربما يمنعُ الإقليلُه .

أقولُ: والأظهرُ عندى أنّ هذا قيدٌ مخصوصٌ . فالأصلُ مقدّمةٌ كلّيّةٌ تصلحُ لأن تكونَ كبرىٰ لصغرىٰ سهلة الحصول ، لا كلّ مقدّمة كلّيّة .

ثمّ **أقولُ** : فى قوله : «**إن أخَذَتِ الفِطانَةُ بِيدك سَهُلَ عليك تفريعُها وتفصيلُها**»، إشارةٌ لطيفةٌ إلىٰ ما سيُصرّحُ به فى آخر المنطق ؛ وإلىٰ ما يذكره فى أوّل القسم الثّانى، من أنه: «**يَستبصرُ به من تيسّر له ولا ينتفعُ بالأصرح منه من تعسّر عليه**». وفيها تلويحٌ مليحٌ إلىٰ منعها من غير أهلها . ولهذا قال بعد ذلك : «**وَأنا أُعيدُ وَصيّتي وأكرّرُ التِماسِي**».

والنّاظرون فيه ، حيثُ لم يتفطنوا بذلك استشكلوا الإعادةَ والتّكرارَ . ثم وجّهوه بثلاثةِ أوجُهٍ: الأوّلُ أنّ بعضَ مُعاصريه التمس منهُ هذا الكتابَ ووصّى الشّيخُ بالضّنّة قبل التأليف مِراراً ، والآنَ أعاده. والثّانى أنّ كلّ مؤلّف لابُدّ أن يتصوّرَ ترتيبَ كتابه أوّلاً ؛ فنزل تلك الوصيّة المتأخّرة الحاصلة فى ذهنه منزلةَ الذّكر . الثّالثُ : أنّ قوله : «أُعيدُ وصيّتى» بمعنىٰ سأُعيدُ .

أقولُ: لا يخفىٰ ما فى كلّها من التّكلّف . وظاهر قوله : «اشتراطهُ لايلائمُ التّوجية الأخيرَ؛ فإنّه يدلّ علىٰ تقدّم آخر الكتاب علىٰ كتابة هذه الدّيباجة ، وحينئذ يظهرُ وجهٌ آخر. ولى أيضاً وجهٌ آخرٌ ، هو أنّ المرادَ بقوله : «أُعيدُ وصيّتى» مرّةً بعدَ أُخرىٰ وأُكرّرُ التماسى كرّرً بعدَ أُخرىٰ .

ثمّ الحقُّ : أنّ المنطقَ علمٌ من العلوم الحكميّة وآلةٌ لسائر أقسامها ، ولذا قال متقدّماً من المنطق ومنتهياً إلىٰ علم الطبيعة وما قبله . وعلمُ الطبيعة هو علم الطبيعيّ ، وعلم ما قبله هو الإلٰهيّ ، وربّما يُسمّىٰ ما بعدَ الطبيعة ، نظراً إلىٰ ذاته بعده معرفةً ودرايةً وإن كانت معلولاتُه قبل معلوماته ؛ ووجهُ التّرتيب ظاهرٌ .

قال صاحبُ المحاكمات : «منها النّفسُ الإنسانيّة. لها ، بحسبِ تأثّرها عمّا فوقها وتأثيرها فيما تحتها ، قُوّتان. والقوّة الّتى تتأثّرُ عن عالم الغيب تُسمّىٰ قوّةً نظريّةً، والّتى تؤثّرُ تحتها فى البدن تُسمّىٰ قوّةً عمليّةً ، ولكلّ منهُما مراتبُ من بداية الاستكمال إلىٰ نهايته .

أمّا بيانُ مراتب القوّة النّظريّة ، فهو أنّ الإنسانَ فى مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم ، لكنّه يستعدُّ لها ، فهو «المرتبةُ الأُولىٰ» . وإذا استعمل آلاتهِ ، أعنى الحواسّ الظاهرة والباطنة ، تنبه لعلوم بديهيّة واستعدّ لإدراك العلوم الكسبيّة، وهو «المرتبةُ الثّانيةُ» ، ويُسمّىٰ عقلابالملكة . ثمّ إذا ضمّ العلومَ البديهيّة بعضَها إلىٰ بعض أدرك العلومَ الكسبيّة وحصل له الاقتدار على استحضارها من غير تجشّم كسب جديد ، وهو «المرتبة الثّالثة» ، وتُسمّىٰ عقلاً بالفعل . وحصول المعقولات فيه بالفعل متمثّلةً عنده مُشاهدةً ، وهو «المرتبة الرّابعة» المُسمّاة بالعقل المستفاد .

وأمّا مراتبُ القوّة العاملة فهى اثنتان : التّخليةُ والتّحليةُ معاً ؛ فإنّ تهذيبَ الظاهر بوظائف العبادات علىٰ مقتضىٰ ما بيّنه الشّريعةُ الحقّةُ ، وتزكيةَ الباطن عن الملكات الرّديّة والأخلاق الذّميمة» .

وقال فى شرح المطالع : «النّفسُ فى مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم كلّها مستعدّةٌ لها ، وإلّا لامتنعَ اتّصافُها بها ، وحينئذٍ تُسمّىٰ «عقلاً هيولانيّاً» ، تشبيهاً لها بالهيولىٰ الخالية فى نفسها عن جميع الصّور القابلة إيّاها . ثمّ إذا استعملت آلاتِها ، أعني الحواسّ الظاهرة والباطنة ، حصل لها علومٌ أوّليّةٌ واستعدّت لاكتساب النّظريّات ، وحينئذٍ تُسمّىٰ «عقلاً بالملكة» ؛ لأنّها حصّلت بسبب تلك الأوّليّات ملكةَ الانتقال إلىٰ النّظريّات .

ثمّ إذا رتّبت العلومَ الأوّليّة وأدركت النّظريّات مُشاهدةً إيّاها سُمّيت بـ «العقل المستفاد» ، لاستفادتها من العقل الفعّال . وإذا صارت مخزونةً عندها وحصلت لها ملكةُ الاستحضار متىٰ شاءت من غير تجشّم كسب جديد فهو «العقلُ بالفعل».

وأمّا مراتبُ القوّة العاملة ، فأُولاها تهذيبُ الظاهر باستعمال الشّرائع النّبويّة والنّواميس الإلاهيّة . وثانيتُها تهذيبُ الباطن عن الملكات الرّديّة ونفضُ آثار شواغلها عن عالم الغيب . وثالثتُها ما يحصلُ بعدَ الاتّصال بعالم الغيب ، وهو تحلّي النّفس بالصُّور القُدسيّة . ورابعتُها ما يتحلّىٰ له عقيبَ اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكليّة ، وهو ملاحظةُ جمال الله ـ تعالىٰ ـ وجلاله وقصرُ النّظر علىٰ كماله حتّىٰ يرىٰ كلّ قدرة مضمحلّةً فى جنب قدرته الكاملة وكلّ علم مستغرقاً فى علمه الشّامل ، بل كلّ وجود وكمال إنّما هو فائضٌ من جنابه» .

أقولُ : لايخفىٰ ما بينهُما وفيهما ؛ فإنّ المراتبَ الّتى للعقل العمليّ ليس علىٰ ما يقتضيه النّظرُ الحِكميّ ؛ بل الأليقُ والأولىٰ والأدقُّ والأحرىٰ أن يُعَدَّ استعدادُ التّهذيب أُولىٰ مراتبها .

وتوضيحُ ذلك: أنّ لكلّ من القوّتين النّظريّة والعمليّة استعداداً وكمالاً. والاستعدادُ الصّرفُ فى كلّ واحد منهُما هو الحرصُ بأن تُسمّىٰ مرتبةً أُولىٰ ، ثمّ بعدَ ذلك يعرضُ لكلّ منهُما أن يحصل لها المبادى الّتى بها تُكمِلُ أفعالَها . أمّا النّظريّةُ، فكما المُعِدّاتُ البديهيّةُ الّتى تُكمِلُ أفعالها . وأمّا العمليّةُ مكتسباتٌ تُعِدُّها للكمال اللّائق بها ، وحينئذٍ يكونُ لكلّ منهُما عقلٌ بالملكة ، ثمّ يحصلُ لكلّ منهُما الكمالُ المكتسبُ اللّائقُ به ؛ وحينئذٍ تظهرُ المرتبتان الأُخريان ، ثمّ حصل التحلّى بالصّور القُدسيّة ومُلاحظة جمال الله ـ تعالىٰ ـ وقصرُ النّظر علىٰ كماله من مراتب القوّة العمليّة بالتّفسير الّذى ذكره لايخلو عن حزازة .

ثمّ إنّ ما ذكره فى بيان مراتب القوّة النّظريّة أيضاً ليس علىٰ ما ينبغى.

أمّا أوّلاً ، فلأنّه يُشعِرُ بأنّ مُسمّيات تلك المراتب من العقول الأربعة هى النّفسُ

النّاطقة. وليس كذلك. وإنّما المُسمّياتُ هى أحوالُ النّفس وقواها؛ كما صرّح به الشّيخُ فى الشّفاء، فى الفصل الأوّل، من المقالة الخامسة من كتاب النّفس، حيثُ قال فى بيان تلك المراتب والقوىٰ: «وليسَ ولا واحدٌ منهُما هى النّفسَ، بل النّفسُ هى الشىء الّذى له هذه القوىٰ والمراتب». ومن تتبّع كلامه وجد تصريحاتٍ كثيرةً علىٰ هذا. وأمّا اعتذارُ السّيّد فى حواشيه، ففيه ما لايخفىٰ.

وأمّا ثانياً، فلأنّ كلامَهُ فى العقل المستفاد مضطربٌ. ولذلك قال السّيّدُ فى حواشيه:

«وجهُ الضّبط فى هذه المراتب الأربع: أنّ القوّةَ النّظريّةَ لاستكمال النّاطقة بالإدراكات، إلّا أنّ البديهيّات ليست كمالاً لها معتدّاً بها، لمشاركة الحيوانات العُجم لها فيها، بل جُلُّ كمالها المعتدّ بها الإدراكاتُ المكتسبةُ، ومراتبُ النّفس فى الاستكمال بهذا الكمال منحصرٌ فى نفس الكمال واستعداده؛ لأنّ الخارجَ عنها لاتعلّقَ له بذلك الاستكمال ومراتب قوّته. فالكمالُ هو العقلُ المستفادُ، أعنى مشاهدةَ النّظريّات. والاستعدادُ إمّا قريبٌ وهو العقل بالفعل، وإمّا بعيدٌ وهو العقل الهيولانىّ، أو متوسّط وهو العقل بالملكة.

فإن قيل: مشاهدةُ النّظريّات، مرّةً بعد أُخرىٰ، متقدّمةٌ علىٰ صيرورتها مخزونةٌ بلا شُبهة، فكيف يكونُ العقلُ بالفعل استعداداً للمُستعدّ مع تأخّره عنه.

قُلنا: هو استعدادٌ لاستحضار الكمال واسترجاعه بعدَ غيبته، وهو متقدّمٌ عليه، لا لِاستحصاله ابتداءً، كالاِستعدادين السّابقين»، انتهىٰ كلامُه. ولا يخفىٰ ما فيه من التّكلّف.

أقولُ: يمكنُ أن يُوَجّه ذلك، بناءً علىٰ مداركهم، بأنّ المُستفادَ هو مشاهدةُ النّظريّات الصّرفة خالصةً خاليةً عن شوب الاختلاط بالغير والنّظريّات قبل الأخيرين غيرَ ملحوظة به؛ فإنّ النّتيجةَ، مثلاً، ملحوظةٌ فى ضمن الكبرىٰ ومعها. فملاحظتُها أوّل مرّة مع الدّليل لم يمكن مُلاحظتها خالصةً، فاعرف هذا.

ثمّ **أقولُ**: الأقربُ الأشبَهُ بكلام الحكماء فى ضبط قوى النّفس ومراتبها بحسب العقل النّظرىّ : أنّ قوّة الاستكمال إمّا أن تكونَ متضمّنةً لقوّة فعليّة ويمكنُ فى تحصيله وحصوله أولا . فعلى الأوّل، القوّة العقليّة إمّا قوّة ذكريّة أو قوّة فكريّة . وعلى الثّانى ، القوّة الاستعداديّة الانفعاليّة إمّا محضُ استعداد أو يقترنُ بإعداد.

فالمراتبُ أربعٌ : الأوّل قوّةُ الاستكمال والقدرةُ عليه بالذّكر ، وهى أعلى المراتب . الثّانى قوّةُ الاستكمال والقدرةُ عليه بالفكر ، وهى دونَ الأولىٰ . الثّالثُ قوّةُ الاستعداد مع الإعداد . وذلك بحصول البديهيّات ؛ فإنّ البديهيّات مُعِدّةٌ لحصول النّظريّات غيرُ معتبرة بالذّات ، بل لإعدادها النّظريّاتِ . الرّابعُ قوّةُ الاستكمال بمحض الاستعداد ، فالرّابعُ هو الأوّل، والثّالثُ هو الثّانى ، والثّانى هو الثّالثُ، والأوّل هو الرّابع ـ فهذا وجهٌ قريبٌ من وجه ، غيرُ بعيد من إرادة الحكماء.

ثمّ ممّا ينبغى أن يُتنبّهَ له : أنّ المراتبَ الأربع تُعتَبَرُ بالقياس إلىٰ كلّ نظرىّ ، لاعلىٰ ما تُوهّم ، لابالقياس إلىٰ النظريّات كملاً علىٰ ما توهّم وإن اعتبر نقيضُ هذا.

وإذا تمهّد هذا وتبيّن مراتبُ النّفس وتقرّرها فنقولُ :

قال العلّامة الشّيرازىّ : «إنّ هذه المعانى يمكن أن تُحمَلَ علىٰ كلّ واحدة من مراتب النّفس الإنسانيّة بحسب قوتيها النّظريّة والعمليّة ، هى حذى النّقصان والكمال.

أمّا النّظريّةُ، فلأنّ جودةَ التّرقّى فى العقل الهيولانىّ الّذى من شأنه الاستعدادُ المحضُ باستعداد الحواسّ إلىٰ العقل بالملكة ، الّذى إدراكُ المعقولات الأُولىٰ ، أعنى البديهيّات ، لايكونُ إلّا بحسب توفيقه ؛ وجودةَ الانتقال من العقل بالملكة إلىٰ العقل بالفعل الّذى شأنُه إدراكُ المعقولات الثّانية ، أى المكتسبة ، لاتتأتىٰ إلّا بهداية الله إلىٰ سواء الطريق دونَ مُضِلّاتها ؛ وحصول العقل المستفاد ، أعنى حصول العقود اليقينيّة الّتى هى غايةُ السّلوك لايكونُ إلّا بإلهام الحقّ بتحقيقه ؛ فإنّ جميعَ ما يتقدّمُها من المقدّمات وغيرها لايُعقلُ فى النّفس إلّا إعدادُها لقبول ذلك

الفيض من مُفيضه.

وأمّا العمليّةُ ، فلأنّ تهذيبَ الظّاهر باستعمال الشّرائع الحقّة والنّواميس الإلٰهيّة إنّما يكونُ بحسب توفيقه وتزكيةَ الباطن من الملكات الرّديّة تكونُ بهداية وتحليتَه بالصّور القدسيّة تكونُ بإلهامه» .

وقال صاحبُ المحاكمات : «هٰهُنا سؤالاتٌ. الأوّلُ : أنّ قوله : «هذه المعانى يمكنُ أن تُحمل علىٰ كلّ واحد من مراتب النّفس الإنسانيّة بحسب قوّتيها» ليسَ بمستقيم ؛ إذ ليس يمكنُ حملُ تلك المعانى علىٰ كلّ واحدة من المراتب ؛ بل حملُ المجموع على المجموع. وكأنّه هو المرادُ ؛ إلّا أنّ اللّفظ يأباه.

الثّانى : أنّ قوله : الّذى فى العقل الهيولانىّ، من شأنه الاستعدادُ المحضُ» مستدركٌ ؛ لأنّ «من شأنه» ربما يُستعملُ فى معنى الاستعداد ؛كما يُقال : الأعمىٰ من شأنه أن يكونَ بصيراً . وربُما يُستعملُ فى معنى الوصف،كما يُقال : «الإنسانُ من شأنه أن يكون ضاحكاً ، أى من صفته . ولا يمكن أخذهُ هٰهُنا بالمعنيين . أمّا المعنى الأوّل، فلأنّ حاصله يرجعُ إلىٰ أنّ العقل الهيولانىّ ليس من صفتِه الاستعدادُ ، بل هو بعينه محضُ الاستعداد ، اللّهمّ إلّا أن يُطلَق المراتبُ فى الأحوال ، وحينئذٍ يكون العقلُ الهيولانىّ ما فى صفته الاستعدادُ المحضُ . لكن يصيرُ الكلامُ معناه : أنّ النّفسَ تترقّىٰ من نفس بحال إلىٰ نفس بحال أُخرىٰ . ثمّ انظر هل يستقيمُ هذا؟

الثّالثُ، أى قوله : «العقلُ بالفعل الّذى من شأنه إدراكُ المعقولات الثّانية» ، فإنّه إن أراد به : أنّ من شأنه إدراكَ العلوم الكسبيّة قبل تحصيلها ، فهو ليس عقلاً بالفعل ، بل عقلاً بالملكة . وإن أراد به : أنّ من شأنه إدراكَها وملاحظتَها بعدَ تحصيلها من غير تجشّم كسب جديد ولا انتقال من العقل بالملكة إليه [فهو] بل العقل المستفاد الّذى هو حصول العلوم الكسبيّة بالفعل ثمّ إليه. وعلىٰ تقدير ذلك الانتقال لايحتاجُ إلىٰ هداية الله ؛ إذ الاحتياجُ إلىٰ سلوك الطريق المستقيم المؤدّى إلىٰ المطلوب إنّما هو قبلَ حصوله.

والأولىٰ أن يُقال : إنّ الانتقال من العقل بالملكة إلىٰ العقل المُستفاد الّذى هو حصول المعقولات الثّانية إنّما يتمُّ بهداية الله، والانتقال منه إلىٰ العقل بالفعل الّذى هو ملكة الاستحضار متىٰ شاء من غير افتقار إلىٰ اكتساب إنّما يتمُّ بإلهامه ـ تعالىٰ ـ مرّةً بعدَ أُخرىٰ» ، انتهىٰ كلامُه .

أقولُ: إنّ هذه الإشكالات كلّها اشتباهاتٌ، وجوابُها ظاهرٌ .

أمّا الأوّلُ ، فلأنّه يمكنُ أن يُقال ،كما قيل : إنّ المرادَ أنّه يُمكنُ حملُ هذه المعانى علىٰ كلّ واحد من مراتب هذه القوّة . فمعنى الصّور راجع إلىٰ مراتب إحدى القوّتين ومراتب الأُخرىٰ وأنّها اثنان فى كلّ مرتبة. وأمّا الحمل على المجموع : فإن أُريدَ مجموعُ مراتب القوّتين معاً فهو أمرٌ فاسدٌ ؛ لأنّ الحملَ علىٰ مراتبَ ،كلّ واحد منها علىٰ سبيل البدل وما ذكره حملٌ بالإجماع.

فإن قيل : لامُنافاةَ بينَ الجملتين فليُجمَع بينَهُما.

أُجيبَ : بأنّ المذكورَ هو الحملُ على البدل . وأيضاً الحكمُ ما يُحملُ على الاجتماع مؤدّى بأنّ لكلّ مرتبة معنىً بإزائها وليس كذلك .

وإن أُريد مراتبُ إحداهُما فهو راجعٌ إلىٰ ما ذكرناه ، وليس ممّا يأباه اللّفظُ .

وأمّا الثّانى ، فلأنّ معنىٰ قوله ، بيانُه أنّه من وصفه هذا المفهوم . وحاصله : أنّه يصدقُ عليه هذا . فلم يبق للسّؤال مجالٌ، ولدفعه وجهٌ آخرُ لايخفىٰ .

وأمّا الثّالثُ ، فجوابُه ظاهرٌ جدّاً .

أمّا أوّلاً ، فلأنّه إذاكان الانتقالُ من العقل بالملكة إلىٰ العقل المستفاد إلىٰ العقل بالفعل غايةُ الأمر أن يكونَ ذلك الانتقالُ مشتملاً على انتقالين . وليس في عبارته ما يدلُ علىٰ أنّ الانتقال بغير وسط .

ثمّ إذاكان الانتقالُ من العقل بالملكة إلىٰ العقل المستفاد الّذى هو طرفٌ من الانتقال الّذى أشار إليه فى الشرح محتاجاً إلىٰ الهداية ،كما سنُبيّنهُ ؛كان الانتقال الّذي أورد الشيخُ أيضاً مُحتاجاً إليه، ضرورةَ توقّفه عليه .

وأمّا ثانياً، فلأنّ قوله: «وعلىٰ تقدير ذلك الانتقال لايحتاجُ إلىٰ هداية الله تعالىٰ»، ممنوعٌ.

وأمّا ثالثاً، فلأنّ العقل بالفعل ربما يُعتبرُ بوجه لايتوجّهُ عليه هذا.

ثمّ **قال**: «واعلم أنّ فى التّعقّل تحريفاً؛ فإنّ الإمام قال:

«يمكنُ أن يُحمَلَ هذه الخطبة على المراتب الواقعة بين كلّ واحد من القوّتين. أمّا مراتبُ القوّة النّظريّة، فلأنّ النّفسَ فى مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم، ثمّ تحصل له العلومُ الضّروريّةُ بسبب استعمال الحواسّ؛ ثمّ العلومُ النّظريّة بحسب ترتيب العلوم الضّروريّة».

فحصولُ العلوم الضّروريّة بسبب استعمال الحواسّ هو المرتبة الأُولىٰ. وترتيبها بحيثُ تتأدىٰ إلىٰ العلوم النّظريّة هو المرتبة الثّانية. والوصول إليهما هو المرتبة الثّالثة.

ولمّا كان التّوفيقُ هو الأمرَ المُقرّبَ إلىٰ السّعادة الأبديّة، والحواسُّ طرقٌ مُوصِلةٌ إلىٰ المعلوم الّذى بينَ أبواب السّعادة الأبديّة؛ لاجرمَ كان إعطاءُ الحسّ توفيقاً من الله ـ تعالىٰ ـ فيجبُ أن يُحمَدَ عليه،

وإليه الإشارةُ بقوله: «**أحمدُ اللهَ علىٰ حُسن تَوفيقه**».

قوله: «**وَ أسألهُ الهِدايَةَ إلىٰ طريقهِ**»، إشارةٌ إلىٰ المرتبة الثّانية؛ فإنّ كلّ ترتيب لايكونُ مؤدّياً إلىٰ المطلوب، والتّمييز بينَ الصّواب والخطأ لايكونُ إلّا بهداية الله ـ تعالىٰ ـ إلىٰ الطريق القويم.

قولهُ: «**وَإلهامَ الحقّ**» إشارةٌ إلىٰ المرتبة الثّالثة؛ فإنّ الصّور العقليّة لاتحصلُ إلّا من واهب الصّور». هذا ما ذكره الإمامُ.

وظاهرٌ أنّ المراتبَ الّتى اعتبرها كمالاتٌ: أوّلُها حصولُ مادّة الفكر، وثانيها حصولُ صورته، وثالثُها حصولُ المطلوب. والمراتبُ الّتى اعتبرها الشّارحُ لاكمالَ فيها إلىٰ العقل المستفاد. وأيضاً لادلالةَ فى كلام الإمام على العقل بالفعل أصلاً

ولاعيارَ علىٰ عبارته . فكم بينَ التّقريرين .

أقولُ: وفيه بحثٌ ؛ فإنّ عبارةَ الإمام لايأبىٰ عن حمله علىٰ ما قرّره الشّارحُ العلّامة. ثمّ فى تجويز هذا المستدرك مناقشاتٌ لانُطوّل بذكره.

ثمّ إنّ الشّارح العلّامة حمل هذه الفقراتِ علىٰ أمر آخر ، فقال :

«الطالبُ السّالك يرىٰ فى بدو سلوكه أنّ مطالبه إنّما تحصلُ بسعيه وكدّه ، وبتوفيق الله إيّاه فى ذلك ، وهو جعلُ الأسبابِ متوافقةً فى التّسبُّب . ثمّ إنّه إذا أمعنَ فى السّلوك علم أنّه لايقدرُ عليه إلّا بهداية الله ـ تعالىٰ ـ إلىٰ الطريق السّوىّ . وإذا قارب المنتهىٰ ظهر له أنّه ليس ممّا يُحاولُ من الكمالات إلّا قابلاً لما يفيضُ عليه من الفاعل الأوّل، جلّ ذكره.

فظهر أنّه يرىٰ فى كلّ حالة من الأحوال الثّلاثة : أنّ لله ـ تعالىٰ ـ فى ذلك تأثيراً ولنفسه تأثيراً ؛ إلّا أنّ ما ينسبُهُ إلىٰ نفسه من التّأثير فى الحالة الأولىٰ أكثرُ ممّا ينسبُه إلىٰ الله ، تعالىٰ؛ وفى الحالة الثّانية قريبٌ منه. وفى الحالة الثّالثة أقلُّ منه . وإنّما يختلفُ آراؤه بحسب استكماله قليلاً قليلاً .

فالشّيخُ عبّر بالتّوفيق والهداية والإلهام عن غاية ما يتمنّاه الطالبُ من الله ـ تعالىٰ ـ فى الأحوال الثّلاثة ، ممّا يراه سبباً لإنجاحِ مرامِه . ثمّ نبّه المتعلّمَ بما افتتح به كتابه علىٰ أنّه ينبغى له إذا دخل فى زُمرة الطالبين أن يحمدَ الله ـ تعالىٰ ـ على ما يسّر له من التّوفيق للخوض فى الطلب والسّلوك ؛ ويَسألَهُ ما يرجوه من الهداية والإلهام ؛ ليتمّ له بهما الوصول إلىٰ المنتهىٰ فائزاً بمطالبه»[١].

أقول: الأقربُ أنّ هذه الفقراتِ إشارةٌ إلىٰ مَعانٍ أُخَرَ أقربَ ممّا ذكروه ، علىٰ ما أُشير إليه أوّلاً . هذا .

وممّا يُناسبُ المقام بيانُ وجه الصّلاة على النبىّ ﷺ فى صدور الكتب .

١. الطوسيّ، شرح الإشارات، ج١، ص ٤ـ٥.

ولايخفىٰ أنّ له وجهاً مشهوراً ، إلّا أنّ صاحبَ المحاكمات زاد ، فقال فى شرحه للمطالع فى القضايا المذكورة فى العلوم الحقيقيّة : «إنّ استفادة العامل من المبدأ يتوقفُ علىٰ مناسبة بينهُما. وكثيراً مّا يستعملُها الحكماءُ فى كتبهم . وأورد علىٰ ذلك أمثلةً فى كلّ منها مناقشاتٌ» .

ثمّ قال: «ولمّا كانت النّفوسُ الإنسانيّة منغمسةً فى العلائق البدنيّة مكدّرةً بالكدورات الطبيعيّة . وذاتُ المُفيض ـ عزّ اسمُه ـ فى غاية التّنزّه عنها ؛ لاجرمَ وجب الاستعانةُ فى استفاضة تلك الكمالات من تلك الحضرة بمتوسّط يكونُ ذا جهتى التّجرّد والتّعلّق علىٰ حتّىٰ يقبل الفيضَ من المبدأ الفيّاض بتلك الجهة الرّوحانيّة وهى منه بهذه الجهة . فلذلك وقع التّوسّلُ فى استحصال الكمالات العمليّة والعلميّة إلىٰ المؤيّد بالرّياستين ، مالك أزمّة الأُمور فى الجهتين بأفضل الوسائل ، أعنى الصّلاة عليه والثّناء بما هو أهلُه ومستحقُّه».

أقولُ: فيه ما فيه ؛ فإنّ العامل ـ علىٰ ما قرّره ـ هو النّفسُ، والفاعل هو المبدأ الفيّاض والمناسبة بينهُما . وإن كان النّفسُ فى غاية التّعلّق أشدّ وأكثر من المبدأ والمادّة ، لكنّه يفيضُ من المبدأ على المادّة والمادّيات كثيرٌ من الكمالات ، من الصّور والأعراض .

والحقّ أنّ هذا الوجه ـ علىٰ ما قرّره وحرّره ـ خطابىّ مبنىّ علىٰ مقدّمات خطابيّة، ومع ذلك يشتملُ علىٰ مغالطة فى خطابه ؛ فإنّ المناسبةَ المعقودةَ فى مبحثه إنّما هو المناسبة بينَ العامل والفيض ، لاالمُفيض . وبيانُ ذلك أنّه ينبغى أن يكونَ بينَ العامل والفاعل مناسبةٌ ، وكذا بينَ العامل والفيض ، والمناسبةُ بينَ المبدأ وجميع القوابل متحققةٌ ، إلّا أنّه لايكونُ لبعض القوابل مناسبةٌ مع الفيض ،كما فى النّفوس الكثيرة التّعلّق .

وإذا علمتَ ذلك ، فاعلم أنّه يمكنُ توجيهُ قول صاحب القيل وتصحيحه وحملهُ على التّحقيق بوجه ، لكن النّظر فيه بالاتّصال من ساقته.

أقولُ: الأوجَهُ في وجه الصّلاة ما قرّرتهُ في بعض الإشراقيّات . حاصله : أنّ الكُمّلَ، بواسطة شدّة استحكام علائقهم ، مستعدّون للأنوار الإلٰهيّة ، وينعكسُ من مرايا نفوسهم إلىٰ النّفوس الّتي استحكم علائقها معهم كالمرايا المتقابلة ، كمرآة يُحاذىٰ بها وجهُ الشّمس . وحاصلُه : أنّ نفسَ النّبيّ كمرآة يستنيرُ من نيّر ويُنوّرُ مُقابله ، بل بمنزلة القمر في اللّيلة القمراء ؛ فإنّه يُنوّرُ العالمَ بنور الشّمس. وبذلك يظهرُ فائدةُ الصّلاة على النّبيّ ؛ فإنّه يُوجِبُ إحكام العلاقة واستنار إلىٰ الأنوار عليه بمنزلة توسّط المرآة في استفادة نور الشّمس. ولا يخفىٰ على البصير أنّه إذا قوبل بمرآة واحدة مرايا متقابلةٌ مُقابلةٌ لوجه الشّمس يُضاعفُ فيها أنوارٌ كثيرةٌ .

فالشّيخُ، لسهولة التّخلّص والنّجاة عن ظلمات التّعلّقات الدّنيّة البدنيّة وشدّة التّنور بالأنوار الإلٰهيّة، صلّىٰ على الأنبياء عموماً وعلىٰ السّيّد الشّفيع بإرسال الأنوار وإعلام حقائق المعارف وأسرار الهداية إلىٰ طريق السّعادة الأبديّة ونيل السّعادة السّرمديّة ، خصوصاً .

ثمّ لإيراد الصّلاة في فواتح الكتب العمليّة وجهٌ آخرُ، هو أنّه من السُّنَن السّنيّة والسُّنَن المرضيّة إيرادُ دعاء للمعلّم في صدر كلّ تعليم وتعلّم، وصاحب الشّريعة الإلٰهيّة [أشرفُ المعلّمين].

ثمّ إنّ صاحبَ المحاكمات أطنب في شرح ما ورد في صدر هذه الرّسالة فاشتغل بإيراد تفصيل تعريف الطبيعة أو الأفعال، شارحاً لما في الشّرح ، من أنّ الطبيعة هي المبدأ الأوّل لحركةِ ما هي فيه وسكونهِ بالذّات لابالعرض :

«المرادُ بالمبدأ العلّةُ الفاعليّةُ ، وهي ليست بانفرادها علّةً للحركة والسّكون معاً ، بل مع انضياف شرطين هُما علّةُ الحالة المُلائمة ووجودها . والتقييدُ بالأوّل احترازٌ عن النّفوس الأرضيّة ؛ فإنّها مبادٍ لحركات ما هي فيه ،كالإنماء ، مثلاً ، إلّا أنّها ليست مبادئَ أوّليّةً، بل باستخدام الطبائع والكيفيّات».

«قوله : «ما هي فيه» احترازٌ عن المبادئ القسريّة . قولهُ : «بالذّات» يُحتَمَلُ:

أن يكونَ بالقياس إلىٰ المبدأ، ويكونُ معناه : أنّ الطبيعة تُحرّكُ لاعن تسخير قاسر إيّاها ، بل بذاتها . فالمبدأ للحركة إنّما يُسمّىٰ طبيعةً لامن جهة أنّه مبدأ للحركة مطلقاً ، بل من جهة أنّه مبدأ بالذّات للحركة لاعلىٰ سبيل تسخير قاسر . ويُحتَمَلُ : أن يكونَ بالقياس إلىٰ المتحرّك، ويكونَ معناه أنه يُحرّكُ الجسمَ المتحرّك بالذّات، لابالغير» .

«فإن قلت : قولهُ : «لحركة ما هى فيه» معناه : لحركة ما الطبيعةُ فيه، وحينئذٍ يلزمُ تعريفُ الشىء بنفسه .

فنقولُ : يمكنُ أن يرجعَ الضّميرُ إلىٰ المبدأ باعتبار أنّه العلّة الفاعليّة ، فلااختلالَ فى التّعريف . وتمام الكلام فيه سيجىء فى النمط الثانى»[۱] .

أقولُ: فيه بحثٌ ، ستطلّعُ عليه فى الطبيعيّات .

ثمّ إنّ صاحب المحاكمات ـ بعد فراغه عن التعرّض لما أراد ، أراد إيراد [شیء] من الفوائد وأبحاث . ولنا فى كلّ من أبحاثه أبحاثٌ . فلننقُل، أوّلاً ، ما أورده ، ثمّ نشتغلُ بإيراد ما يردُ عليه . فقال ـ بعد ما قال ـ : «واعلم أنّه لمّا جرىٰ فى الدّيباجة ذكرُ الحكمة وأقسامها فقد بقى فى ذمّة الشّرح مباحثاتٌ لابدّ من التّنبيه عليها.

[قال] البحثُ الأوّل فى تعريف الحكمة وكيفيّة انقسامها

فنقولُ: الحكمةُ خروجُ النّفس الإنسانىّ إلىٰ كمالها الممكن فى جانبى العلم والعمل معاً . أمّا فى جانب العلم فبأن يكونَ مُتصوّراً للموجودات كما هو ومُصدقاً بالقضايا كما هى ؛ وأمّا فى جانب العمل بأن يحصلَ له الملكةُ التّامّةُ على الأفعال المتوسّطة بينَ طرفى الإفراط والتّفريط.

والشّيخُ قد أخرج العلم وعرّفها بأنّها كمال النّفس الإنسانيّة بالتّصوّرات الكاملة والتّصديقات المطابقة فى النّظريّات والعمليّات . ولمّا كانت الموجوداتُ تنقسمُ : إلىٰ ما يكونُ وجودُها متعلقاً بقدرتنا واختيارنا ، كالسّياسات والتّدبيرات فى الأُمور

---

۱. شرح الإشارات، ج ۱، ص ۶.

والمصالح والعبادات والرّياضات وغيرها ؛ وما لايكون كذلك ، كالسّماء والأرض وغير ذلك ؛ لاجَرَمَ انقسمت الحكمةُ إلىٰ قسمين ؛ ضرورةَ انقسام العلم حسبَ انقسام المعلوم :

أحدهُما العلمُ بما يكونُ لقدرتنا واختيارنا تأثيرٌ فى وجوده ، ويُسمّىٰ حكمةً عمليّةً ؛ لأنّها علمٌ بما ينبغى أن يُعلمَ فيُعمَلَ ؛ وغايتُها تحصيلُ الخير .

وثانيهما العلمُ بما لايكونُ لقدرتنا تأثيرٌ فى وجوده ، ويُسمّىٰ حكمةً نظريّةً ؛ وغايتُها إدراكُ الحقّ فى سائر الأشياء حتّىٰ تصيرَ النّفسُ الإنسانيّة كأنّها مِرآة مُحاذيةٌ للموجودات ، تنطبعُ فيها صورُ حقائقها.

أمّا الحكمةُ العمليّةُ فثلاثةُ أقسام ؛ لأنّها إمّا أن لاتكونَ بمُشاركة من الغير ، وهى الحكمةُ الخُلقيّة ، أو تكونَ بمُشاركة من الغير ، إمّا فى المنزل ، وهى الحكمةُ المنزليّةُ، وإمّا فى المدينة ، وهى الحكمةُ المدنيّةُ والسّياسةُ.

وأمّا الحكمةُ النّظريّةُ فأربعةُ أقسام ؛ لأنّها إمّا أن تكونَ مطلوبةً لتحصيل سائر العلوم ، وهو المنطقُ ؛ أو مطلوبةً لذاتها ، ولا يخلو إمّا أن يكونَ علماً بأُمور تحتاجُ إلىٰ المادّة أو علماً بما لايحتاجُ إليها . والثّانى هو العلمُ الأعلىٰ والفلسفة الأُولىٰ . والفلسفةُ فى اللّغة اليونانيّة هى التّشبّهُ بحضرة واجب الوجود فى العلم والعمل بحسب الطاقة البشريّة لتحصيل السّعادة الأبديّة.

و الأوّل، إمّا أن يكونَ احتياجُهُ إلىٰ المادّة فى التّصوّر أولا ، بل يمكنُ إدراكهُ مع قطع النّظر عن المادّة وإنّما يحتاجُ إليها فى الوجود . والأوّل العلمُ الطبيعيُّ ؛ فإنّهُم يبحثون عن أحوال الأجسام الطبيعيّة . ولا شكّ أنّ تصوّرَها يحتاجُ إلىٰ تصوّر المادّة . والثّانى هو العلمُ الرّياضىّ ؛ لأنّهُم يبحثون عن أحوال الخطوط والسّطوح والدّوائر وغيرهما ممّا لايُحتاج فى تصوّرها إلىٰ تصوّر المادّة.

لايُقالُ : إن أُريد بعدم الاحتياج إلىٰ المادّة عدمُ الاحتياج فى الجملة يدخلُ العلومُ المتعلّقة بالعدد في العلم الإلٰهىّ ، إذ العددُ لايحتاجُ إلىٰ المادّة فى بعض الصّور ، لكنّها

من العلوم الرّياضيّة ؛ وإن أُريد عدمُ الاحتياج أصلاً خرج عن الإلٰهيّ بابُ الأُمور العامّة ، لأنّها قد تحتاجُ إلىٰ المادّة .

لأنّا نقولُ : العددُ يُعتبرُ تارةً من حيثُ هو ، وبهذا الاعتبار يكونُ من جملة الأُمور المجرّدة عن المادّة ، ويُبحثُ عنه في باب الوحدة والكثرة من الأُمور العامّة ؛ يُعتبرُ أُخرىٰ من حيثُ تعلّقه بالمادّة، ويُبحثُ عنه بهذا الاعتبار في الرّياضيّات ؛ فإنّهم يبحثون عن الجمع والتّفريق والضّرب والقسمة والتّجذير والتُّعكيب وغيرها ممّا يلحقُ العددَ ، وهو في أوهام النّاس أو في موجودات متجزّئة ومتفرّقة ومتجمّعة .

هذا علىٰ رأى من جعل المنطقَ من أقسام الحكمة . وأمّا من لايراه كذلك ؛ بل عرّف الحكمةَ بأنّها معرفةُ أحوال أعيان الموجودات علىٰ ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشريّة ؛ فالحكمةُ النّظريّةُ عنده منحصرةٌ في ثلاثةِ أقسام ، لحذف المنطق من التّقسيم هذا»

<إيرادات سميع تقسيم الحكمة>

ولي في هذا المقام كلامٌ مشتملٌ علىٰ إيرادات وتحقيقات حرّرتُها وقرّرتُها بما لامزيد عليه في مواضع لائقة بها، إلّا أنّي الآن أذكرُ إيراداتٍ واستشكالاتٍ وسُؤالاتٍ تخطرُ ببالي [من] أو ان التّحصيل، فأقولُ : علىٰ ما أورده ، في تعريف الحكمة وتقسيمها إلىٰ أقسام ، إيراداتٌ .

الأوّل: أنّ تعريفَ الحكمة بما ذكره يُنتقضُ بكثير من العلوم العربيّة والشّرعيّة.

الثّاني: أنّ تعريفَ الحكمة العمليّة يُنتقضُ بالنّظريّات ، كالعمليّات من الهندسة والطبّ العمليّ وجرّ الأثقال والحِيَل ، وبما يُبحثُ فيه عن الأعمال من حيثُ إنّها موجودة أو معدومة ومن حيثُ إنّها جواهر أو أعراض.

الثّالثُ أنّ كلامه هذا مُشعِرٌ بأن يكونَ موضوعُ العمليّة هو الأعمال ، لكنّه هو

النّفسُ، كما صرّح به القومُ عن آخرهم.

الرّابعُ لايخلو إمّا أن يُريدَ بالمادّة في قوله : «وإنّما تحتاجُ إلىٰ المادّة فى الوجود» المادّةَ المخصوصةَ أو مادّةً مّا . فعلى الثّانى يلزمُ أن يكونَ البحثُ عن الجسم وكثير من أشكال غير إلٰهيّة . وعلى الأوّل يلزمُ أن لايكونَ البحثُ عن الحركة وكثير من نظائرها ، كالأضواء والألوان والمقادير والأشكال طبيعيّاً ، بل ولا رياضيّاً أيضاً .

الخامِسُ: لايخلو إمّا أن يريدَ بالمادّة فى قوله : «إمّا أن يكونَ احتياجُه إلىٰ المادّة فى التّصوّر» المادّةَ المخصوصةَ أو فى مادّة مّا.

فعلى الأوّل يلزمُ تداخُلُ الأقسام :

أمّا أوّلاً ؛ فلأنّ علمَ الهيأة متعلقٌ بأُمور يحتاجُ تصوّرُها إلىٰ مادّة مخصوصة ، أعنى الأجرام البسيطة العلويّة والسّفليّة ؛ فإنّها علىٰ ما اعتُبر فى الهيأة يجبُ أن تكونَ فى مادّة مخصوصة غير قابلة للخرق والالتيام . وبالجملة ، تلك الأجرام إن احتاجت إلىٰ مادّة مخصوصة لم تكن من الرّياضىّ وإن لم تحتج إليها لم تكن من الطبيعىّ ، لكنّها مشتركةٌ بينَ العلمين يُبحثُ فيهما عنها . وكذلك علمُ الموسيقىّ الباحثُ عن النّغمات والأزمنة المتخلّلة بينها وعلمُ المناظر أيضاً يَبحثان عن الأُمور الّتى تحتاجُ إلىٰ أُمور مخصوصة ، فلم يكن رياضيّاً ، لكنّها منه.

وأمّا ثانياً ، فلأنّ الألوان والأضواء وبعض الكيفيّات الملموسة ، مثل الحرارة والبرودة ونظائرها المتعلّق بها بعضُ أقسام الطبيعىّ، أُمورٌ لايحتاجُ تصوُّرها إلىٰ مادّة مخصوصة، كالتّثليث والتّربيع والتّدوير والمخروطيّة.

وعلى الثّانى ، يلزمُ أن لاتكونَ المسائلُ الّتى [هى] من الهندسة المتعلّقة بالتّداوير والكرات والمربّعات والمخروطات، بل جميع مسائل الهندسة والحساب من الرياضىّ ؛ فإنّها محتاجة فى التّصوّر إلىٰ مادّة.

السّادسُ : إن أُريد بالمادّة الهيولى الأُولىٰ، كما هو المتبادرُ، لزم أن لايكونَ

البحثُ عن الألوان والأضواء وكثير من الكيفيّات والأعـراض طبيعيّاً، بـل يـلزمُ خروجُ أكثر مسائل الطبيعىّ عنه؛ وإن أُريد ما يعمُّ الهيولات الأربع أو ما يختصُّ بباقى الهيولات، لزم دخولُ البحث عن كثير من الأشكال فى الطبيعىّ؛ وإن أُريد المحلّ مطلقاً ففسادُه ظاهرٌ جدّاً.

السّـابعُ: إن أُريـد بـالاحتياج الاحـتياجُ البـيّنُ لزم أن يكـونَ الطـبيعىّ مـن الرياضيّات؛ لأنّ موضوعه الجسمُ، وهو غيرُ محتاج احتياجاً بيّناً إلىٰ مادّة، لاعامّة ولاخاصّة. وإن أُريد الاحتياجُ مطلقاً، كيف كان، لكان البحثُ عن المقدار وكثير من أشكاله طبيعيّاً.

فهذه شىء من الإيـرادات الّـتى تـفرّدتُ بـتحريرها. وبـعضُ القـاصرين مـن المعاصرين حيثُ تصدّىٰ لجوابها ما أتىٰ إلّا بما يجبُ الإعراضُ عنها دونَ التعرّض لها والاعتراض عليها. فلهذا أعرضنا عنها. والحقُّ فى جوابها ليس إلّا ما حقّقته فى الرّسائل الّتى أشرتُ إليها.

ولابأسَ أن نُشيرَ هٰهُنا إلىٰ إجمال بوجوه أُخَر من الجواب، قريبة من الصّواب غير بعيدة عن مدارك الأصحاب، يمكنُ استنباطُها من كتب الشّيخ الرّئيس أيضاً بدقّة نظر ومزيد تأمّل وتدبر،

فأقولُ: يمكنُ حَلّ جُلّ الإشكالات، بل كلّها، باعتبار حيثيّات وتخصيص المادّة بوجه وتعميمها بوجه وتخصيصها الاحتياج بالتبين وبيانُ كلّ ذلك مع الصّواب من الجواب مشروحٌ فى رسائل ألّفتُها، فمن أراد ذلك فليطلب منها.

وأقول أيضاً: يمكنُ أن يُجابَ عن بعض هذه الإيرادات بوجه آخر، هو أنّ المرادَ بالأُمور الّتى يُبحثُ عنها المحمولات والأحوال، فكأنّه مثلُ الفلسفة إن كان محمولاً بها والأحوال المثبت فيها للموضوعات مجرّدة ذهناً وخارجاً فهو إلٰهىّ إلىٰ ما فى الأجسام، وحينئذٍ يتمّ الكلامُ. وإن بقى إشكالاتٌ أُخر فى هذا المقام، فهذا شيء من الأبحاث المتعلّقة بتقسيم الحكمة النّظريّة. ومن أراد الزّيادة عليها فـعليه

بالنّظر فى سائر رسائلنا. وما أوردوه فى تقسيم الحكمة العمليّة ففيها أيضاً أبحاثٌ ومناقشاتٌ يندفعُ حلّها بما تقرّر.

وأقولُ: المرادُ بقوله : «أن لايكونَ بمشاركة من الغير» ، وقول غيره : «إن كان علماً بالتّدبير الّذى يختصُّ بالشّخص الواحد» أن يكونَ مختصّاً به اختصاصاً ينتظمُ باستعماله أحوالُه فى زكاء نفسه ، سواءً توقّف استعمالُه علىٰ أشخاص أُخَر أو لم يتوقّف.

فالحاصل : أنّ العلم المتعلّق بالتّدبير الّذى ينتظمُ باستعماله أحوالُ شخص واحد من حيثُ إنّه يتنظمُ به تلك الحكمةُ الخُلقيّةُ. والعلمُ المتعلقُ بالتّدبير الّذى ينتظمُ باستعماله أحوالُ المنزل من هذه الحيثيّة تدبيرُ المنزل. وكذلك الحيثيّة معتبرة فى المدنيّة . وبهذا التّحرير يندفعُ كثيرٌ من الإشكالات .

ثمّ قال : **البحثُ الثّانى فى سبب اختيار العلوم الثّلاثة من سائر أقسام الحكمة**

[**أترك**:] إنّما اختار فى هذا الكتاب تعليمَ الحكمة النّظريّة لوجهين .

أحدُهُما : أنّها أشرفُ من العمليّة. أمّا أوّلاً، فلأنّها باعتبار القوّة العالمة ، والحكمة العمليّة باعتبار العاملة ، والقوّة العالمة أشرفُ ، إذ يبقىٰ أثرُها أبد الآباد بخلاف القوّة العاملة ، فإنّه ينقطعُ أثرها بعدَ خراب البدن . وأمّا ثانياً ، فلأنّ المقصودَ من الحكمة العمليّة الأعمالُ.فهو أدونُ منزلةً بالقياس إلىٰ المعارف الإلاهيّة والكمالات القدسيّة.

وثانيهما : أنّ مبادى أقسام الحكمة العمليّة وكمالاتها إنّما تُستفادُ من الشّرائع الإلٰهيّة ، فليس لنظرنا ولعلمنا فيه مزيدُ مدخل ، وإنّها آثارٌ من النّظريّات الأقسام الثلاثة ، لأنّ الرّياضيّ أكثرهُ ينتمى إلىٰ الأُمور الموهومة والاعتبارات الذّهنيّة . فالمُهمّ إنّما هو البحثُ عن واجب الوجود وصفاته وأفعاله والمتكفلُ به الإلٰهىّ ؛ أو عن أحوال النّفس الإنسانيّة والمشتملُ عليها الطبيعى.

أقولُ: فى هذا البحث أيضاً بحثٌ .

أمّا أوّلاً، فلأنّ الّذی أورده، أوّلاً وثانياً، متكلّفٌ جدّاً، لوجوه ظاهرة:

منها: أنّ عدمَ بقاء أثر العاملة أبدَ الآباد، علىٰ ما قرّره فی شرح المطالع وسائر كتبه، غيرُ مقبول؛ فإنّه جعلَ الاتصال بالمبدأ ومشاهدة النّظريات كلّها دفعةً من آثار العاملة، علىٰ ما نقلنا عنه فی ما مضىٰ. وبهذا يظهرُ أنّ العاملةَ أشرفُ، إذ لايترتبُ على العاملة علىٰ رأيه هذه العائدةُ الّتی هی أعلى المطالب.

ومنها: أنّ قوله: «المقصودُ من العمليّة الأعمالُ». إن أُريدَ أنّ الأعمال أقصىٰ مقاصدها، فهو غيرُ مقصود، بل هی وسائل إلىٰ ما هو أشرفُ منها، وهو المشاهدة والاتّصال، كما أشرنا إليه آنِفاً. وإن أُريدَ أنّها مقاصدُ فی الجملة، فهبْ أنّه كذلك، لكن لايلزمُ منه ما لزمه، كما لايخفىٰ.

وبالجملة، الكمالاتُ القدسيّةُ الّتی جعلها من آثار العمليّة، علىٰ ما صرّح به فی ما نقلنا، أشرفُ ممّا مضىٰ، علىٰ أنّ مبادی الحكمة النّظريّة أيضاً مأخوذةٌ من الشّرائع الإلٰهيّة، علىٰ ما صرّح به الشّيخ فی الشفاء وغيره من الحكماء فی كتبهم.

وأمّا ثانياً، فلأنّ كون مباديها مأخوذاً من الشّريعة لايُوجِبُ استغناءها عن بحثنا ونظرنا، ولا أن لايكونَ لها كثيرُ دخل فيها. وذلك ظاهرٌ جدّاً، بل يمكنُ أن يكونَ لبحثنا ونظرنا مدخلٌ فی ذلك لوجوه شتّىٰ، كما لايخفىٰ على النّاظر فی ما دوّن من الحكمة العمليّة.

وأمّا ثالثاً، فلأنّ إعراضَ الشّيخ عنها رأساً وعدمَ التّعرّض لها أصلاً ممنوعٌ. وسيأتی المُستندُ آنِفاً.

وأمّا رابعاً، فلأنّه إن أُريدَ بابتناء الرّياضیّ على الأُمور الموهومة كونُ تلك الأُمور موضوعةً يُبحَثُ عنها فهو ممنوعٌ. وكذا إن أُريدَ توقّفُ مسائلها علىٰ إثبات الأحكام لها. وإن أُريدَ بها غيرُ ما مضىٰ فهبْ أنّه مهمٌّ، ولكن ورودُ ذلك الاعتراض عليه غيرُ مهمّ، ولا يُلائمُ ولا يُناسِبُ حينئذٍ قوله: والمهمُّ البحثُ عن الأعيان.

وأمّا خامساً، فلأنّ قوله: «المهمُّ هو البحثُ عن الواجب»، إن أُريدَ به أنّ

المُهمّ فى نظر الحكمة ذلك ، فذلك الحصرُ غيرُ مهمّ ، بل المهمُّ فى نظره ، علىٰ ما مرّ وسيأتى، إنّما هو البحثُ والنّظرُ فى حال الموجودات كلّها علىٰ ما هى عليها. ولايكفي مجرّدُ ملاحظة حال النّفس والمبدأ فى الكمال والسّعادة ، علىٰ ما صرّح به الشّيخُ فى الشّفاء والنّجاة ورسالة المبدأ والمعاد ، وصرّح به أيضاً الحكيمُ الفارابىّ في رسائله ، ونصّ عليه المعلّم الأوّل أرسطو وأُستاده أفلاطون.

نعم إنّهُم قالوا : النّظرُ فى المبدأ الأوّل أشرفُ موضوعاً ، لأنّهم حصروا المهمَّ فيه ، وبينهُما فرقانٌ. قالوا : بحثُ الإنسانِ ونفسِه أشرفُ موضوعاً من سائر مباحث الأجسام العنصريّة من العلوم الطبيعيّة . وليس هذا من حصر المهمّ فى شيء.

ثم قال: **البحثُ الثّالثُ فى تعداد أبواب العلوم الثلاثة** ، ليحصل بها الإحاطةُ الإجماليّةُ.

(١) أمّا أبوابُ المنطق فتسعةٌ ؛

لأنّ الغرضَ من المنطق استحصالُ المحمولات ، والمحمولُ إمّا تصوّريّ أو تصديقيّ . فنظرُ المنطقىّ إمّا فى المُوصِل إلىٰ المحمول التّصوّرىّ وإمّا فى المُوصِل إلىٰ (٤٥) المجهول التّصديقىّ.

وأمّا النّظرُ إلىٰ المُوصل إلىٰ التّصوّر فإمّا أن يكونَ النّظرُ فى نفس المُوصِل وهو بابُ القول الشّارح وإمّا فى مقدّماته ، وهو بابُ إيساغوجى.

وأمّا النّظر إلىٰ المُوصِل إلىٰ التّصديق فإمّا أن يكونَ نظراً فى مقدّماته فهو بابُ بارى إرميناس ، وإمّا نظراً فى نفسه ، ولا يخلوا إمّا أن يكونَ من جهة الصّورة ، وهو بابُ القياس ، أو من جهة المادّة ، وهو منحصرٌ فى الصّناعات الخمس ، علىٰ ما ستعرفه.

فبحثُ المنطق ليس إلّا فى الأبواب التّسعة . ومنهُم من ضمّ إليها بابَ الألفاظ، فصار عشرةً لامزيدَ عليها .

(٢) وأمّا أبوابُ الطبيعىّ فثمانيةٌ

ووجهُ الحصر أنّه لمّا كان موضوعُه الجسمَ الطبيعىّ ، فالبحثُ فيه : إمّا بحيثُ يعمُّ الأجسام الطبيعيّة ، وهذا البابُ يُسمّىٰ السّماع الطبيعىّ وسمعَ الكيان ، أو لايعمُّ، ولايخلو إمّا أن يكون فى البسائط أو فى المركّبات .

والبحثُ فى البسائط إمّا أن يكونَ من حيثُ وقع فيها الكونُ والفسادُ ، وذلك بابُ الكون والفساد ، وإمّا أن لايكونَ من تلك الحيثيّة ، وهو بابُ السّماء والعالم .

والبحثُ فى المركّبات إمّا فى المركّبات النّاقصة ، وهو بابُ الآثار العلويّة ؛ أو التّامّة، ولا يخلو إمّا أن يكونَ فيه قوّةُ نُموّ ونُشوّ أو لا . والثّانى بابُ المعادن ، والأوّل إمّا أن يكون فيه قوّةُ الحسّ والحركة أو لا . والثّانى بابُ النّبات ، والأوّل إمّا أن يكون فيه قوّةُ النّطق وهو بابُ الإنسان أو لا ، وهو بابُ الحيوان.

(٣) وأمّا أبواب الإلٰهىّ فاثنان؛

لأنّه علم باحثٌ عن موجودات لايفتقرُ إلىٰ المادّة . وهي إمّا منزّهةٌ عن المادّة ممتنعةُ الحصول فيها ، كالواجب والعقل ، فهو بابُ الفلسفة الإلاهيّة ؛ وإمّا ممكنةُ الحصول فيها ، كالهويّة والوحدة والوجوب ، فهو بابُ الأُمور العامّة.

قال الشيخُ : «**النّهجُ الأوّل فى غرض المنطق**» .

النّهجُ الطريق الواضح، والنّمط ضربٌ من البسط . ولمّا كان المنطقُ موصلاً إلىٰ الغير وآلةً ، جُعِلَ أبوابُه أنهاجاً ، خلافاً لما يتلوه ، فإنّه مقصودٌ بذاته . فيصيرُ مطالبهُ أنماطاً . ولقد قدّم ما قدّم ، بناءً علىٰ ما تقدّم .

<الرّؤوسُ الثّمانيةُ>

فنقول : اعلم أنّ اللّائقَ المناسبَ ، بل اللّازمَ الواجبَ على الشّارح فى نظم كتابه ، أن يتعرّضَ فى صدره لأشياء يُسمّيها القدماء بالرّؤوس الثّمانية . أوّلها الغرضُ ، وثانيها المنفعةُ ، وثالثُها التّسميةُ ، ورابعُها الواسِمُ، وخامسُها المرتبة وسادسُها الرّتبة

وسابعُها القسمة وثامنُها أنحاء التّعليم.

(١) فالغرضُ هو الباعثُ علىٰ تدوين العلم وتعلّمه . (٢) والمنفعةُ هى الفائدةُ النّافعةُ المترتّبة عليه وربما يكون بمعنى الغرض . (٣) والتّسميةُ بيانُ اسم العلم والكتاب . (٤) والواسمُ ناظمُ العلم ومُرصّعه ومؤلّفُ الكتاب ومصنّفُه. (٥) والمرتبةُ هى مرتبةُ الكتاب ونسبتُه إلىٰ العلم وسائر كتبه . (٦) والرُّتبةُ رتبةُ العلم مقيساً إلىٰ سائر العلوم . (٧) والقسمةُ فهرستُ الكتاب وتعداد ما فى العلم من الأبواب . (٨) وأنحاءُ التّعليم بيانُ أنّ تعليمَ هذا العلم بأىّ وجه من وجوه التّعليم وتفهيمَه بأىّ نحو من أنحاء التّفهيم .

<تفصيل الرّؤوس الثّمانية>

وإذا عرفتَ ذلك، فاعلم (١) أنّ الغرضَ من المنطق التّمييزُ بينَ الصّدق والكذب فى الأقوال والخير والشرّ فى الأفعال، ومعرفةُ طريق تحصيل صور الأشياء بوجوه منطبقة عليها مطابقة لها والتّصديقات الصّادقة بها .

(٢) ومنفعتّها القدرةُ علىٰ تحصيل العلوم النّظريّة والعمليّة، والقدرةُ على التعبير عمّا فى الضمير بكلام مناسب للمقام.

قال بعضُ الأعلام : «من أتقن المنطقَ فهو علىٰ مدرجة من سائر العلوم . ومن طلب العلوم الّتى [هى] غيرُ متّسقة ـ وهى الّتى لايؤمنُ فيها الغلط ـ ولا يعلمُ المنطقَ ، فهو كخاطب ليل وكرامد العين لايقدرُ على النّظر إلىٰ الصّور ؛ والصّوابُ الّذى يصدرُ عن غير المنطقىّ كرمية من غير رام وكمداواة العجوز».

(٣) وتسميةُ المنطق مأخوذ من النّطق الّذى يُطلِقُ على الإدراك ، بل التّعقّل والتّفكر وعلى التّكلّم ، وهذه الصّناعةُ تسلكُها مسلكَ السّداد وتعصمُها عن الزّيع والفساد.

(٤) ومدوّنُ المنطق ، هو الكامل المكمّل العالمُ العلمُ ، المعروفُ بالمعلّم الأوّل، وهو الفيلسوف (٤٦) العظيم ، أرسطاليسُ الحكيمُ ؛ ومؤلّفُ الكتاب المسمّىٰ

بالإشارات، الّتي نحنُ بصدد شرحها، وهو المُشرفُ علی الأشياء بمعرفتها، المتبطّنُ حاقّ حقيقتها، مُسمّیٰ برئيس الحکماء، أبی علی سينا.

وربما يقال لهذا: ميراثُ ذي القرنين. وقيل: إنّه بذل لمصنّفه خمسَ مأة ألف دينار، وأدرّ عليه کلّ سنة مأةً وعشرينَ ألفَ دينار. وقد حافظ علیٰ شرائط المصنّفين واحترز فيه من الزّيادات علیٰ ما يجبُ، کلوازم المتصلات والمنفصلات وکثير من الاقترانيّات الغير المهمّة في الشّرطيّة ممّا لاينتفع بها فی الآخرة والأُولیٰ، علیٰ ما زادها المتأخّرون اللّاحقون؛ وعن النّقصان عمّا يجبُ، کالصّناعات الخمس علیٰ ما نقصوا، بحذف البعض أصلاً ورأساً، کالجدل والخطابة والشّعر، وإيراد البعض، کالبرهان والمغالطة.

(۵) وأمّا أنّه من أیّ علم، فهو جزءٌ من العلم المطلق وآلةٌ لتحصيل سائر العلوم النّظريّة والعمليّة؛ وهو لايتوقّفُ علیٰ آلة أُخریٰ خارجة عنها.

وقيل: نسبتُه إلیٰ الرّويّة کنسبة النّحو إلیٰ الکلام والعروض إلیٰ الشّعر، إنّها ربّما يُستغنیٰ عنها بالفصاحة وسلامة الفطرة والذّوق ولا يَستغنی عن المنطق فی طلب الکلام إلّا المؤيّدُ بالقوّة القدسيّة.

وقيل: إنّ المنطقَ نافعٌ جدّاً لأبناء الملوك الّذين يُتوقّعُ منهم الرّياسةُ، لالتعلّم الاقترانيّات، بل يتعرّف الصّناعات والقدرة علیٰ مُخاطبة کلّ صنف من النّاس بما يليقُ بحاله.

(۵) وأمّا أنّه فی أیّ مرتبة من العلوم الحکميّة قيل: إنّه من فروع العلم الأعلیٰ، وقيل: إنّه علمٌ برأسه.

(۶) وأمّا مرتبةُ تعلّمه، فقيل: قبل الکلّ، وقيل: بعدَ تهذيب الأخلاق وتقويم الفکر لبعض العلوم الرّياضيّة وتأديب النّفس بما يلزمُها من الشّريعة الإلٰهيّة. والأوّل أولیٰ وأظهر، علیٰ ما مرّ آنفاً.

(۷) وأبوابُه تسعةٌ: الأوّل إيساغوجی، وهو بحثُ الألفاظ ومعرفة الکلّيّات بأقسامها. والثّانی قاطيغورياس، وهو المقولات. والثّالثُ باری إرميناس، وهو

القضايا. الرّابعُ القياسُ، الخامسُ البُرهانُ، السّادسُ الجدلُ. السّابعُ الخطابةُ، الثّامنُ المغالطةُ، التّاسعُ الشّعرُ.

لكنّ الشّيخَ فى هذا الكتاب أعرضَ عن المقولات، وما تعرّض لأكثر الصّناعات، لقلّة انتفاعها فى المقصد الّذى قصده، وإنّما فصّلها فى الشفاء؛ واقتصر علىٰ أُصول من الطبيعيّ والإلٰهى دونَ الرّياضىّ، لالابتنائه على الأمر الوهمىّ، كما قيل، بل لقلّة جدواه فى مقصده ومُبتغاه، علىٰ ما سنُشيرُ إليه بعدَ هذا. وأمّا العلم العلمىّ، فإنّه أشرفُ ما فيه برياضات العارفين وكيفيّة سلوكهم ومراتبهم، وطرفٌ من الكتاب مشتملٌ علىٰ طرفٍ من هذا الباب نافع جدّاً.

وأمّا أنحاءُ التّعليم فالمنطقُ مشتملٌ علىٰ كلّها؛ فإنّ فيه التّقسيمَ، كتقسيم الذّاتىّ إلىٰ أقسامه وأنواعه، والعرضىّ إلىٰ شُعَبه وأصنافه؛ وفيه أيضاً التّحليل والتّحديد والإتيان بالبُرهان.

وممّا ينبغى أن يُتنبّهَ له أنّه قد اشتهر بينَ المتأخّرين: أنّ حدَّ العلم وموضوعه وغايته بل الرّؤوس الثّمانية كلّها مقدّمةُ العلم، وهى ما يتوقّفُ عليه الشّروعُ فى العلم.

ولمّا أُوردَ عليهم أنّ كثيراً من تلك الأُمور ليس ممّا لايمكنُ الشّروعُ بدونه.

أُجيبَ: بأنّ المرادَ بالتوقّف التوقّفُ علىٰ وجه البصيرة، وتكلّفوا بتكلّفات بعيدة يمجُّها الطبيعةُ السّليمةُ والفطرةُ الصّحيحةُ المستقيمةُ.

والحقّ أنّ الشّروع علىٰ وجه البصيرة أيضاً لايتوقّفُ علىٰ ما جعلوه مقدّمةَ العلم، (٤٧) لجواز أنّ تعالى البصيرة بوجوه أُخَر ربماكان أكملَ من هذا.

أقولُ: الأولىٰ أن يُقال، بناءً علىٰ مداركهم: إنّ حقيقة كلّ علم مسائلُهُ، واسمَ العلم، كالمعانى والمنطق والحكمة، موضوعٌ لتلك المسائل، لاحالَةَ ملاحظتها بذواتها، بل حالةَ ملاحظتها بوجه إجمالىّ. فالعنوانُ الّذى لوحظ العلمُ ـ أى المسائل ـ به ووُضِعَ اللّفظُ بإزائه هو الحدُّ الاسمىُّ. فالمرادُ بالحدّ: الحدُّ الاسمىُّ، وبالغرض: الغرضُ الباعثُ على التّدوين، وبالمقدّمة: ما يتوقّفُ عليه العلمُ، سواءكان التوقّفُ

من حيثُ تصوّر المفهوم أو من حيثُ الغرض أو حيثُ التّحصيل والشّروع . وحينئذٍ يُستغنىٰ عن كثير من التكلّفات . وإطلاقُ المقدّمة علىٰ ما يتوقفُ عليه الشيء شائعٌ ليس بعزيز ولا اصطلاح جديد.

ثمّ إنّ المشهورَ عند الجمهور : أنّ موضوعَ المنطق هى المعقولاتُ الثّانيةُ من حيثُ يُوصَلُ بها إلىٰ تحصيل معلوات أُخرىٰ، وفيه ما فيه . فهذا ممّا ينبغى تقديمُه.

والشّيخُ اقتصر من ذلك علىٰ بيان ما يحتاجُ إلىٰ مزيد بيان ، فقال :

«المُرادُ من المَنطق أن يكونَ عِندَ الإنسانِ آلةٌ قانونيّةٌ تَعصِمُهُ مراعاتُها عَن أن يَضِلّ فى فِكرِهِ».

وأفاد الشّارحُ العلّامةُ فى شرحه : «أنّه قد جمع فيه فائدتين : الأُولىٰ بيانُ ماهيّة المنطق ، والثّانيةُ بيانُ لميّته ، أعنى الغرضَ منه . وهذا رسمٌ للمنطق».

وقال صاحبُ المحاكمات : «ليس الغرضُ من المنطق حصولَ الآلة ، بل الإصابةُ فى الفكر ؛ لأنّ الغرضَ من الشيء ما لأجله ذلك للشّيءُ، والحصول ليس ما لأجله المنطقُ، اللّهمّ إلّا أن يكونَ المرادُ الغرضَ الأوّل من تعلّم المنطق».

أقولُ: إنّما يردُ ما أورده لو كان خبرُ «كان» عند الإنسان واسمُه آلةً ، ليكونَ معناه حصول الآلة ، وهو ممنوعٌ ؛ بل اسمُه ضميرٌ مستترٌ فى «كان» راجعٌ إلىٰ المنطق ، فيكونُ معناه: الغرضُ كونُه آلةً ، أي: الغرضُ منه آليّتُهُ ؛ وقول الشّارح: «الغرضُ منه كونُه» ، إلىٰ آخره ، يؤيّد هذا . ولو سُلّم فلانُسلّمُ أنّ الحصول لايكون غرضاً من الغرض ؛ فإنّ الغرضَ هو العلّة لفاعليّة الفاعل ، وقد يُضافُ إلىٰ الفعل ، فيقال : من صفة السّرير الجلوسُ ، وقد يُضافُ إلىٰ المفعول من حيثُ ابتنائه إلىٰ الفاعل فيقال : الغرضُ من السّرير الجلوسُ . وكلاالإضافتين سائغٌ . والحصولُ يصلحُ لأن يكونَ علّةً لفاعليّة فاعل المنطق ، وكون المنطق علماً آليّاً لايُنافى ذلك.

ثمّ لأحد أن يمنعَ كونَ الغرض من المنطق هو الإصابةَ ويقولَ : بل هو الآليّةُ المذكورةُ. ولو سُلّم فلانُسلّمُ أنّه يُنافى كونَ الغرض منه الآليّةَ ؛ فإنّه يجوزُ أن يكونَ

لأمر واحد غاياتٌ .

وأيضاً قال : «الواقعُ فى بيان الماهيّة» يكونُ حدّاً ؛ لأنّه «المقولُ فى جواب مما هو» بحسب الخصوصيّة ، وذلك يُناقضُ ما سيُصرّحُ به ، من أنّ قول الشيخ : «آلةٌ قانونيّةٌ برسم» .

أقول: الماهيّةُ ـ كما اعترف به ـ هو المقولُ في جواب «ما هو» ، والمسؤول عنه بـ«ما» قد يكونُ مُسمّى الاسم ومفهوم اللفظ ، يعنى : ما يفعله الواضعُ ، فوضع اللّفظ بإزائه ؛ وقد يكونُ الجوابُ حينئذٍ شارحاً لمعنى الاسم من حيثُ اللّفظ فقط ، وقد يكونُ حقيقةَ الشيء . والمرادُ بالماهيّة هٰهُنا الاسميّةُ . ولا يُنافى ذلك كونُها رسماً.

[**قال**] وبالجملة ، أشار الشيخُ فى إشاراتِه إلىٰ ماهيّة المنطق والغرض من تدوينه الّذى هو الحريُّ بأن يكونَ غرضاً أيضاً من تعلّمه وتعليمه «أن يكونَ عندَ الإنسان آلةٌ». والقانونُ معرّبٌ روميّ الأصل . وهو كلُّ صورة كليّة تُعرفُ منها أحكامُ جزئيّاتها المطابقة لها . «تَعصِمُهُ مراعاتُها عَن أن يَضلّ فى فِكره» . وله معانٍ شتّىٰ . والمرادُ هٰهُنا واحدٌ منها ، هو مجموعُ الانتقالين ، الانتقال من المطالب إلىٰ المبادى والرّجوع منها إليها.

ولهذا قال : «وأعنى بِالفِكر هٰهُنا ما يكونُ عِندَ إجماع الإنسانِ أن يَنتقِلَ عَن أُمور حاضرة»، فى ذهنه «متصوّرةٍ» خاليةٍ عَن الحُكم ، «أو مُصدّقٍ بها» مقترنةٍ بِه ، «تَصديقاً عِلمياً» يقيناً متصفاً بالحَزم والثّبات والمُطابقةِ ، «أو ظنيّاً» خالياً عن الأوّل. وربّما يُسمّىٰ الخالى عن الثّباتِ تقليداً ، أو عن المطابقةِ جَهلاً مُرَكّباً «أو» مُصدّقاً بها «وضعاً وتسليماً» (٤٨) والموضوعُ هو المعتبرُ مع إنكار ، والمُسلّمُ أعمُّ منه ، وستعرفُها مع تمام الفرق بينَهُما فى موضعه.

وبالجملة ، الفكرُ هٰهُنا ما يكونُ عندَ إجماع الإنسان على الانتقال من الأُمور الحاضرة فى ذهنه ، سواء كان تلك الأُمورُ تصوّراتٍ أو قضايا موضوعةً أو مُسلّمةً أو مجزومةً بها أو مظنونةً «إلىٰ أُمورٍ غَيرِ حاضِرَةٍ فيهِ».

أقولُ : لااستحالةَ فى أن يكونَ ما يكونُ عندَ إجماع الإنسان على الانتقال

المذکور مجموعَ الانتقالین ؛ فإنّ الأُمورَ الحاضرةَ شاملةٌ للمبادی ، والمطلوبَ المعلومَ بوجه وغیرَ الحاضر هو المطلوبُ بالوجه الغیر المعلوم الحاصل من الاکتساب . وإن خصّ الأُمورُ الحاضرةُ بالمبادی أمکن جعلُ هذا تفسیراً للفکر الّذي أشرنا إلیه أیضاً ؛ فإنّ مجموعَ الانتقالین حاصلٌ مع الإجماع المذکور المستمرّ الباقي من مبدأ قصد الانتقال إلیٰ تمام الانتقال الثّاني. وبهذا الّذی حرّرناه آنِفاً یندفعُ کلٌّ منها بوجوه ، وکذا یندفعُ سائرُ إیراداته ؛ لما لانُطوّل بإیرادها وردّها .

قولهُ : «وَهُوَ حَرَکَةٌ مِن جُملَةِ الحَرَکاتِ»

أقولُ : المشهورُ عندَ الجمهور : أنّ المرادَ بالفِکر هو مجموعُ الحَرکتین . ولعلّهُم أرادوا بالحرکة مطلقَ الانتقال أو مُطلقَ الخروج من القوّة إلیٰ الفعل ؛ لامعناه المتعارفَ المشهورَ الحقیقیّ بحسب اصطلاح المخاطب ، أعنی الخروجَ من القوّة إلیٰ الفعل علیٰ سبیل التّدریج.

فما أصاب مَن حملهُ علیٰ هذا ، ثمّ زاد فقال : إنّ الحرکةَ لاتقعُ إلّا فی أربع مقولات . وهذه الحرکة فی مقولة «الکیف» ضرورةَ کون العلم کیفاً؛

فإنّه لایخفیٰ ما فی هذا المقال من الإشکال . وکیفیّةُ الحرکة الکیفیّة فی الصّور العلمیّة مُشکل جدّاً ، حیثُ لایتحقّقُ فی کلّ آن من الآنات زمان الحرکة صورةٌ أُخریٰ وفردٌ آخَرُ من أفراد المقولة . وهذا هو اللّازمُ لکلّ حرکة فی کلّ مقولة ، علیٰ ما حُقّق فی موضعه . اللّهمّ إلّا أن یُتکلفَ فیُجعَلَ الحرکةُ فی کیفیّة أُخریٰ لازمة لهذا . ومع هذا لایتمُّ أصلُ الدّعویٰ.

فالأولیٰ أن یُقال : هاتان الانتقالتان حالتان شبیهتان بالحرکة ولیستا بحرکتین . ووجهُ المشابهة أنّه ربّما یُوجدُ فی أزمنة الانتقالات حالاتٌ مختلفةٌ وکیفیّاتٌ متخالفةٌ ، ولکلّ من الانتقالات زمانٌ ربّما یشتملُ شيء منها علیٰ انتقالات أُخَر، کما یکونُ فی الحرکات من البلوغ إلیٰ الحدود والنّهایات (۴۹) .